مبادرة الشمول المالي
للمنطقة العربية
FIARI | Financial Inclusion for the Arab Region Initiative

مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية
COUNCIL OF ARAB CENTRAL BANKS AND MONETARY AUTHORITIES GOVERNORS

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

2022

التقرير السنوي

مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية

فهرس

تمهيد ---- 1
أولاً. نبذة عن مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية ---- 2
ثانياً. مواكبة إطلاق استراتيجيات الشمول المالي في الدول العربية ---- 4
أ. متابعة بناء وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي في العراق ---- 5
ثالثاً. تعزيز الوعي والمعرفة بالشمول المالي ---- 6
أ. اليوم العربي للشمول المالي ---- 7
ب. ورشة عمل حول "تطبيق المعايير البيئية والمجتمعية والحوكمة في السياسات الاستثمارية للمستثمر" المؤسسي في الدول العربية: "الفرص والتحديات" ---- 9
ج. ورشة عمل حول "تقوية السياسات: "تعزيز الأطر التشريعية والتنظيمية للخدمات المالية الرقمية" ---- 9
د. ورشة عمل حول "الأطر التنظيمية لمنصات التمويل الجماعي: تجارب إقليمية ودولية" ---- 10
هـ. ورشة عمل حول "البنوك الرقمية: الفرص والتحديات وأُطر العمل التنظيمية" ---- 10
و. ورشة عمل حول "تمويل المناخ والتنمية المستدامة في الدول العربية" ---- 11
ز. ورشة عمل حول "دور صناديق وآليات ضمان القروض في دعم استدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية" ---- 11
ح. ورشة عمل حول "التأمين الأخضر والمستدام في ظل مخاطر تغيّرات المناخ وتداعيات ما بعد جائحة كورونا" ---- 12
ط. ورشة عمل حول "العملات الرقمية للبنوك المركزية ومستقبل النظام النقدي" ---- 12
رابعاً. التدريب وبناء القدرات ---- 13
أ. دورة تدريبية حول "الرقابة والإشراف على قطاع التمويل الأصغر الإسلامي" ---- 14
ب. دورة تدريبية حول "المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ" ---- 14
ج. دورة تدريبية حول "سياسات وأدوات التمويل الأخضر" ---- 15
د. دورة تدريبية حول "الامتثال، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب" ---- 15
هـ. دورة تدريبية حول "الاقتصاد وتحديات تغيرات البيئة والمناخ" ---- 16
و. دورة تدريبية حول "النمو الشامل" ---- 16
ز. تبادل الخبرات بين أعضاء فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية ---- 17
خامساً. إنتاج ونشر المعرفة ---- 20
أ. دليل عملي حول "إصدار العملات الرقمية" ---- 21
ب. دراسة حول "دور التمويل الإسلامي في تعزيز نمو القطاع الزراعي في الدول العربية" ---- 21
ج. دراسة حول "توجهات المصارف المركزية العربية نحو إصدار عملات رقمية" ---- 22
د. موجز سياسات حول "واقع وآفاق قطاع التمويل متناهي الصغر في الدول العربية" ---- 23
هـ. سلسلة كتيبات تعريفية مُوجّهه إلى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي ---- 24
سادساً. شركاء مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية ---- 25
صندوق النقد العربي ---- 26
الوكالة الألمانية للتنمية ---- 26
التحالف العالمي للشمول المالي ---- 26
مجموعة البنك الدولي ---- 26

تمـــــــهيد

يأتي إصدار هذا التقرير للتعريف بأنشطة مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية خلال عام ٢٠٢٢، حسب أولويات إستراتيجية وبرامج الشمول المالي بالمنطقة العربية. أثبتت المبادرة فعاليتها وارتباطها الوثيق بأولويات صانعي السياسات والسلطات التنظيمية في الدول العربية لإرساء أوجه التكامل والتشارك مع القطاعين العام والخاص، لدعم تعزيز الشمول المالي في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة بالمنطقة.

تتميز المنطقة العربية بإمكانياتها الملاءمة التي تسمح لها باتخاذ خطوات مناسبة فيما يتعلق بالشمول المالي. في هذا السياق، يعمل صانعو السياسات والسلطات التنظيمية على إجراء إصلاحات مهمة لدعم الشمول المالي، خاصة فيما يتعلق بدعم الوصول للتمويل الرسمي لنحو ٦٠ في المائة من المواطنين الذين تفوق أعمارهم ١٥ عاماً ولا يتوفر لهم حسابات مصرفية رسمية، وفقاً لتقديرات البنك الدولي لعام ٢٠٢١، وكذلك المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

عززت المبادرة الحوار والتنسيق والتعاون الإقليمي في المنطقة العربية من خلال تنظيم منتديات يتم فيها تبادل المعرفة والتجارب، والاستفادة من الخبرات في بناء القدرات والقيام بالدراسات والأبحاث، بما يدعم الشمول المالي.

ساعد انخراط الشركاء في مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية ومشاركتهم في المجالات الاستراتيجية، من بينها نظم نشر البيانات، وتمويل المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والتقنيات المالية الحديثة، وغيرها من المجالات، في تعزيز الشمول المالي على النطاق الوطني والإقليمي، بما يتوافق مع أهداف سياسات الابتكار والنزاهة والاستقرار والحماية. علاوةً على ذلك، كثفت المبادرة جهودها لدعم البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية في مواكبة متطلبات تحسين الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية.

نظم صندوق النقد العربي بالتعاون مع شركائه في مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية سلسلة من الاجتماعات الافتراضية لمدراء الشمول المالي وأنظمة الدفع والبنية التحتية المالية وحماية المستهلك المالي في البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية لتبادل الخبرات والآراء حول قضايا الشمول المالي ذات الأولوية. تطرقت المناقشات إلى السياسات والاجراءات المناسبة ودور الجهات الرقابية والإشرافية في هذا الشأن، وضرورة تعزيز الاستفادة من التقنيات المالية الحديثة والتمويل الرقمي لتعزيز فرص الشمول المالي، إضافةً إلى خلق بيئة تدعم توفر السيولة للمؤسسات المالية لتعزيز تمويل كافة فئات المجتمع.

تتبنى المنطقة العربية مبادرات تدعم الشمول المالي، منها مجموعة العمل الإقليمية للتقنيات المالية الحديثة، ومبادرة الشمول المالي للمرأة، ومبادرة التمويل المسؤول المرتبط بحماية العملاء. توفر هذه المبادرات برنامج العمل والمتطلبات اللازمة لضمان تناسق وتكامل الجهود المستمرة. تبذل المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية جهوداً كبيرة لتمكين فئات الشباب والنساء وذوي الدخل المحدود من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية في المنطقة العربية.

أمانة مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية (FIARI).

الدائرة الاقتصادية – صندوق النقد العربي

ص.ب 2818، أبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة

الموقع الإلكتروني: www.amf.org.ae

هاتف: 6171552 2 971+ / فاكس: 6326454 2 971+

البريد الإلكتروني: economic@amfad.org.ae

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

أولاً.

نبذة عن مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية

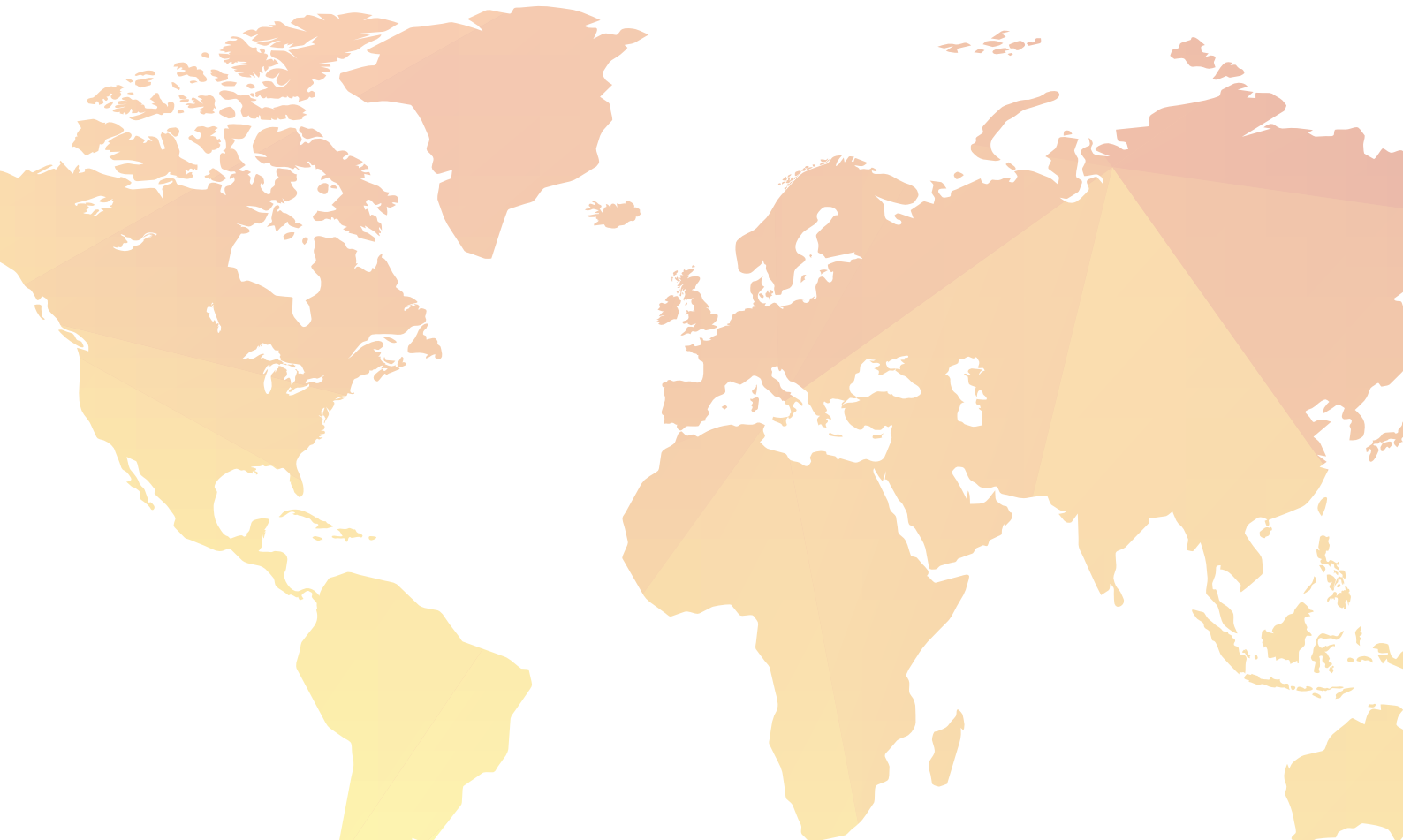

أولاً. نبذة عن مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية

تولي الدول العربية الشمول المالي اهتماماً كبيراً في سياساتها الاقتصادية لتعزيز مستوى الاستقرار المالي وزيادة الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق المساواة في الجوانب الاقتصادية. في هذا السياق، يمكن للخدمات المالية ذات الأسعار الميسرة أن تلعب دوراً مهماً في توفير الخدمات المصرفية لنحو ٦٠ في المائة من المواطنين الذين تفوق أعمارهم ١٥ عاماً ولا يتوفر لهم حسابات مصرفية رسمية، إلى جانب تسهيل انخراطهم في الاقتصاد الرسمي والمساهمة في التنمية المستدامة وفقًا لأهداف الأمم المتحدة في هذا الشأن.

"تعتبر مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية من المحركات الأساسية لتعزيز مستويات الشمول المالي، وترجمة مدى جاهزية واستعداد صندوق النقد العربي لتوفير وتعزيز مستوى الدعم التقني وتنمية القدرات لدعم الدول الأعضاء وبذل كافة المساعي والجهود لتوفير الخدمات المالية للدول العربية".

معالي الدكتور عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي، المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي.

قام صندوق النقد العربي بتأسيس وإرساء مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتنمية (GIZ) بالنيابة عن الوزارة الألمانية الإتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية، وتحالف الشمول المالي (AFI)، وبمشاركة من البنك الدولي. أطلقت المبادرة يوم ١٤ سبتمبر ٢٠١٧ خلال منتدى التحالف العالمي للشمول المالي المنعقد بشرم الشيخ في مصر، بحضور محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

تهدف مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية إلى دعم سياسات الشمول المالي لتوسيع مجال انتفاع المواطنين والمؤسسات بالخدمات المالية الرسمية التي تلائم احتياجاتهم من خلال تغطية البنود التالية:

- الاستراتيجيات والبيانات المتعلقة بالشمول المالي.
- تمكين المرأة مالياً.
- تمويل المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
- تمويل الشركات الناشئة ورواد الأعمال.
- الاستفادة من التقنيات المالية الحديثة والتمويل الرقمي لتعزيز فرص الشمول المالي.
- التمويل الزراعي الريفي.
- التمويل الأخضر والمستدام.
- البنية التحتية للأسواق المالية.
- حماية المستهلك المالي والتوعية المالية.

بذلت الهيئات والسلطات المالية العربية بالتعاون مع صندوق النقد العربي جهوداً كبيرة لريادة مبادرة الشمول المالي في المنطقة العربية. في هذا الصدد، بادر مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في عام ٢٠١٢ بإنشاء فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، الذي يتولى صندوق النقد العربي القيام بأعمال الأمانة الفنية له. يتمثل دور الفريق في المساهمة في تطوير سياسات وإجراءات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية. كما حدد المجلس يوم السابع والعشرين من شهر أبريل من كل عام مناسبة لإحياء اليوم العربي للشمول المالي.

"لحرصنا على تضافر القوى والجهود ضمن إطار عمل مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية وسبل تعزيز المعرفة، نوحد جهودنا في الامتثال لسياسات الشمول المالي ومواجهة التحديات بالغة الإلحاح في المنطقة، مثل بطالة الشباب والحاجة إلى تمكين المرأة اقتصادياً".

أوتي كلاميرت، رئيس الوكالة الألمانية للتنمية (GIZ) بمنطقة أوروبا والبحر المتوسط وآسيا الوسطى.

"ستتيح لنا مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية فرصة للمشاركة والتعلم من بعضنا البعض بشأن كافة القضايا المهمة، مثل توفير خدمات الشمول المالي للأشخاص النازحين، والشمول المالي المتعلق بشؤون المرأة، إضافة لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، فجميعها تمثل قضايا بالغة الأهمية يمكن للهيئات التنظيمية إحداث فرق تجاهها".

د. ألفريد هانينج، المدير التنفيذي للتحالف العالمي للشمول المالي (AFI).

على الصعيد الإقليمي، تعزز المبادرة فرص التدريب وتبادل المعرفة بالتعاون بين صانعي السياسات والهيئات التنظيمية والمعنيين بالشمول المالي. أمّا على الصعيد الوطني، فتدعم المبادرة البرامج الوطنية والجهود التنسيقية وتقدم الدعم الفني والخدمات الاستشارية.

يتمثل هدف المبادرة طويل الأجل في إرساء وتطبيق سياسات خدمات الشمول المالي المستدام لصالح المجتمعات العربية، للمساهمة في تحقيق تنمية مستدامة طويلة الأجل ورفاهية مشتركة. كما تهدف إلى تحسين سبل المعرفة وإمكانيات صانعي السياسات فيما يتعلق بالشمول المالي (الشكل رقم ا).

يتمثل دور صانعي السياسات المصرفية والمالية والهيئات التنظيمية في المبادرة فيما يلي :

- تبادل الخبرات والتجارب المتعلقة بسياسات الشمول المالي والإصلاحات التنظيمية بين جميع المعنيين داخل المنطقة العربية وخارجها.
- تحسين عملية رسم وتنفيذ سياسات الشمول المالي على الصعيد الوطني.
- المشاركة في المناقشات والحوارات رفيعة المستوى بهدف توجيه وتنسيق عملية تطوير سياسات الشمول المالي لمواجهة كافة التحديات على المستوى الإقليمي.

تقوم الخطة على رسم مسارات عمل لدعم المبادرة من قبل ممثلي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية من خلال فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية باعتباره بمثابة منصة إقليمية للتعلم، وتبادل الخبرات في قضايا

> "تكمن أهمية مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية في تسريع وتيرة المعرفة بشأن الأسباب الداعية لنجاح سياسة الشمول المالي وتضافر جهود الشركاء الرئيسين في صناعة سياسات الشمول المالي حسب احتياجات الدول العربية. ويُعد الشمول المالي حافزًا رئيساً لتحقيق أهداف البنك الدولي المتمثلة في وضع حد لمعدلات الفقر وتعزيز الرخاء العام. إن قضية الحصول والاستفادة من الخدمات المالية على الصعيد العالمي تتطلب توفير حسابات لكافة البالغين بحلول عام **2020**".
>
> **جان بيسمي، مدير التدريب، التنافسية المالية والابتكار، البنك الدولي.**

مثل:

- السياسات والتنظيم وسلوكيات السوق.
- التدريب وبناء القدرات والمعونة الفنية.
- تعزيز المعرفة ونشرها.

نفذت المبادرة حتى الآن سلسلة من برامج بناء القدرات، والمؤتمرات رفيعة المستوى، ومنتديات التعلم وتطوير الأساليب والأدوات، إضافة للمنتجات المعرفية. من جهة أخرى، تعمل المؤسسات الداعمة لمبادرة الشمول المالي في المنطقة العربية على التنسيق من خلال لجنة تنفيذية تحدد خطة العمل السنوية بالتعاون مع فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية والأمانة الفنية للمبادرة بصندوق النقد العربي.

1: نظرية التغيير في سياق مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية

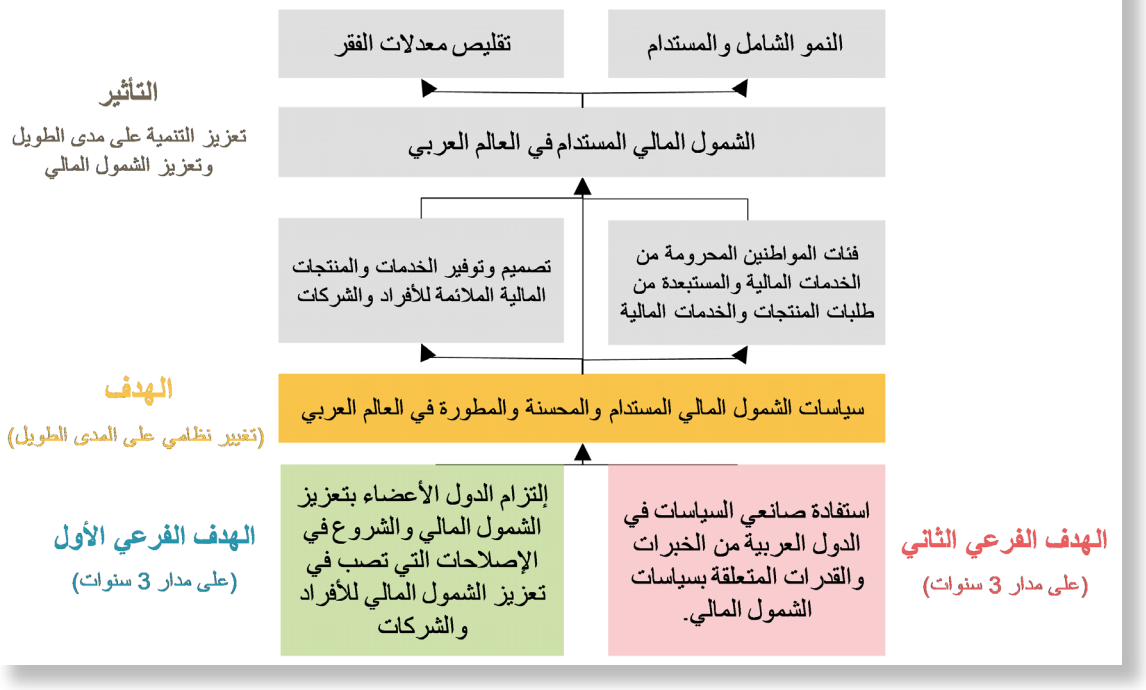

ثانياً.

مواكبة إطلاق استراتيجيات الشمول المالي في الدول العربية

أ -متابعة بناء وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي في العراق

نظم صندوق النقد العربي العديد من الاجتماعات مع ممثلي البنك المركزي العراقي خلال عام ٢٠٢٢ لمتابعة بناء وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي في العراق. أتى تنظيم هذه الاجتماعات في إطار برنامج المشورة الفنية وخطة العمل التي يقدمها صندوق النقد العربي بالتعاون مع المؤسسات الشريكة في مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية، بهدف مساندة البنك المركزي العراقي في إعداد وتنفيذ استراتيجيّة وطنية للشمول المالي في العراق. ناقشت الاجتماعات خطوات ومراحل إعداد الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي في العراق والآليات والإجراءات المناسبة للتنسيق والمتابعة مع مختلف الأطراف ذات العلاقة لتفعيل مشاركتهم في صياغة إستراتيجيات الشمول المالي.

ثالثاً.

تعزيز الوعي والمعرفة بالشمول المالي

أ- اليـــوم العـــربي للشمـــول المـــالي

اليوم العربي للشمول المالي
ARAB FINANCIAL INCLUSION DAY
27 April / ٢٧ نيسان

يحظى موضوع تعزيز الوصول إلى التمويل والخدمات المالية في الدول العربية باهتمام كبير من قبل مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، إدراكاً منه للفرص الكامنة والكبيرة التي يمكن تحقيقها من خلال تعزيز الشمول المالي لدعم التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة ومواجهة تحديات البطالة وتحقيق العدالة الاجتماعية. لا شك أن التداعيات والتحديات على القطاع المالي والمصرفي في هذه المرحلة لدعم التعافي، تُبرز بوضوح الحاجة الملحة لتعزيز التمويل المسؤول والمسؤولية المجتمعية للمؤسسات المالية والمصرفية لخدمة التنمية المستدامة. يحظى في هذا السياق، تطبيق المعايير البيئية والمجتمعية والحوكمة الصادرة عن الأمم المتحدة، باهتمام متزايد من المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية. تدرك المصارف المركزية العربية، الأهمية الكبيرة لتعزيز المسؤولية المجتمعية والبيئية، حيث تسعى إلى تطوير الأطر التي تساعد على اعتماد وتطبيق هذه المعايير من قبل المؤسسات المالية والمصرفية لديها. كما يكثف صندوق النقد العربي جهوده في إصدار العديد من الدراسات والتقارير والأدلة الإرشادية، للمساهمة في تناول المواضيع ذات الأولوية خاصة على صعيد تعزيز التمويل المسؤول والمسؤولية المجتمعية في الدول العربية.

إدراكاً لذلك، رأى مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية إحياء اليوم العربي للشمول المالي، الذي ينعقد يوم ٢٧ أبريل (نيسان) من كل عام، تحت شعار "أهمية المسؤولية المجتمعية للمؤسسات المالية والمصرفية في تعزيز الشمول المالي" لعام ٢٠٢٢. في هذا السياق، يتم التأكيد على أهمية تبني استراتيجية للمسؤولية المجتمعية تهدف إلى مزيد من التطوير والتمكين لأفراد المجتمع في المنطقة العربية، ودعم القطاع المالي والمصرفي لتعزيز أثر المسؤولية المجتمعية على الشمول المالي، إضافةً إلى تبني الأدوات والآليات المناسبة للتحقق من إدراج المسؤولية المجتمعية والبيئية في استراتيجيات وسياسات المؤسسات المالية والتحقق من تقدم المؤشرات في هذا الشأن وإبرازها في التقارير الدورية التي تعدها هذه المؤسسات. تحرص المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية على دعم جهود المجتمع الدولي في تعزيز التمويل المستدام والشمول المالي. يأتي في المقدمة، دعم تطبيق أهداف التنمية المستدامة الصادرة عن الأمم المتحدة وصلتها الوثيقة بمواضيع المسؤولية المجتمعية والبيئية، ودعم جهود مجموعة العشرين (G٢٠) التي تبنت محور الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسة لدعم أهداف التنمية المستدامة وتعزيز الاستقرار المالي، حيث تولي مجموعة العشرين اهتماماً خاصاً بدعم وصول الشباب والمرأة والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات المالية، إلى جانب الاهتمام بالتوعية والتثقيف المالي المجتمعي اللذان يعززان من فرص نجاح الجهود والسياسات في هذا الشأن.

في إطار الأهمية المتزايدة التي باتت تكتسبها قضايا تعزيز المسؤولية المجتمعية والبيئية في الخدمات المالية، يُثمن المجلس ما تتضمنه مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية من أنشطة تركز على المسؤولية المجتمعية للمؤسسات المالية والمصرفية في تعزيز الشمول المالي خلال عام ٢٠٢٢، وما توليه المؤسسات الشريكة في المبادرة من اهتمام لتعزيز الوعي بمفهوم المسؤولية المجتمعية للمؤسسات المالية والمصرفية وتطبيق متطلبات التمويل المسؤول، وبناء ثقة المستهلك في المسؤولية المجتمعية للمؤسسات المالية والمصرفية. في هذا الإطار، وجب الإشادة بالخطوات والإجراءات المتخذة من قبل السلطات النقدية والمالية في الدول العربية في سبيل النهوض بالمسؤولية المجتمعية والبيئية للمؤسسات المالية والمصرفية من أجل تعزيز الانتقال نحو تمويل مسؤول ومستدام قائم على الأخذ في الاعتبار المخاطر البيئية الناجمة عن التغيرات المناخية عند صياغة الأهداف المالية والنقدية.

في سياق متصل، يُمكن للدول العربية أن تعمل على تطوير وتكامل خطط العمل القُطرية التي تساهم في تعزيز المسؤولية المجتمعية والبيئية للمؤسسات المالية والمصرفية ودعم التنمية الاقتصادية لتحقيق النمو الشامل والمستدام. في هذا الصدد، قامت بعض المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بتبني المبادئ الارشادية التي صدرت عن صندوق النقد العربي حول "**كيفية تعامل المصارف المركزية مع تداعيات الكوارث الطبيعية وتغيرات المناخ على النظام المصرفي والاستقرار المالي**".

تجدر الإشارة إلى اهتمام فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية بالقضايا المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية للمؤسسات المالية والمصرفية وأهميتها في تعزيز الشمول المالي، ودوره في تطوير السياسات والإجراءات المتعلقة بتعزيز الشمول المالي ودراسة سبل الارتقاء بمؤشراته، والعمل على مساعدة الدول العربية على تطبيق المعايير والمبادئ الدولية، وتعزيز التعاون بين مختلف المؤسسات والجهات الوطنية المعنية بقضايا الشمول المالي وبينها وبين المؤسسات الدولية ذات العلاقة. لا شك أن هناك حاجة لمواصلة العمل على تحسين مؤشرات الشمول المالي، حيث إن إحصاءات البنك الدولي لعام ٢٠٢١ التي تعكس الجهود التي بذلتها الدول العربية في تعزيز الوصول للخدمات المالية، تشير أن نسبة السكان الذكور البالغين في الدول العربية الذين تتوفر لهم فرص الوصول للخدمات المالية والتمويلية الرسمية، قد ارتفعت في المتوسط إلى ٤٨ في المائة، و٣١ في المائة بالنسبة للنساء، و ٣٢ في المائة على صعيد الفئات محدودة الدخل، مقارنة بالنسب ٤٨، ٢٦، و٢٨ في المائة، على التوالي، لعام ٢٠١٧. لا تزال هذه الإحصاءات تبرز الفرص الكبيرة الكامنة، خاصة للمؤسسات المالية والمصرفية، التي يمكن استغلالها لدعم الوصول للخدمات المالية في المجتمعات العربية، من خلال تعزيز المسؤولية المجتمعية لهذه المؤسسات واستهداف الفئات غير المشمولة مالياً. في هذا السياق، وجب التنويه بجهود الدول العربية التي قامت بتطبيق النموذج الشامل للمسوحات الإحصائية في مجال الشمول المالي، والتأكيد على أهمية متابعة تطبيقه في بقية الدول، بما يساعد على الارتقاء بجودة مؤشرات الشمول المالي وفقاً لأوضاع كل دولة.

تبرز أهمية التمويل المسؤول في توسيع قاعدة التمويل وتمكين كافة فئات المجتمع، خاصة الشباب والمرأة ورواد الأعمال وقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، الذي يشكل ما بين ٩٠ و٩٩ في المائة من إجمالي عدد المؤسسات العاملة في القطاع الرسمي ويساهم بنحو ٤٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ويوفر نحو ثلث اليد العاملة في القطاع الرسمي في المنطقة العربية، من الوصول إلى التمويل بالطرق المناسبة لهم وبما يتناسب مع احتياجاتهم وإمكانياتهم، الأمر الذي يؤدي بالنهاية إلى تحسين الظروف المعيشية، بالتالي المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام. تعمل المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية لتحسين مؤشرات التمويل لدى كافة فئات المجتمع، حيث إن إحصائيات البنك الدولي لعام ٢٠٢١ تشير إلى أن نسبة الاقتراض للأفراد البالغين من المؤسسات المالية الرسمية في المنطقة العربية قد بلغت ١٠ في المائة، في حين بلغ هذا المعدل ٢٢ في المائة لدى الدول النامية، و٢٨ في المائة على الصعيد العالمي. في هذا السياق، ووفقاً لهذه المؤشرات، تبرز أهمية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز الاقتراض من المؤسسات المالية والمصرفية الرسمية الخاضعة للرقابة بهدف الحد من التمويل من الجهات غير الرسمية.

دعماً للجهود التي قامت بها المصارف المركزية والبنوك التجارية والمؤسسات المالية الرسمية العربية في السنوات الماضية، لإحياء اليوم العربي للشمول المالي والتنظيم المتميز للأنشطة والفعاليات في هذا اليوم، بما يساهم في نشر الوعي والتثقيف المالي بين كافة أفراد المجتمع، فمن الأهمية تعزيز إحياء فعاليات اليوم العربي للشمول المالي وتوسيع نطاق المشاركة المجتمعية فيه، بما في ذلك مشاركة وزارات المالية وهيئات أسواق المال وهيئات الإشراف على التأمين وجمعيات البنوك، وجميع المؤسسات المالية والمصرفية والاستثمارية في إحياء فعاليات اليوم العربي للشمول المالي لعام ٢٠٢٣.

يُذكر أن المؤسسات الشريكة في المبادرة، قامت بعرض البيان الصادر عن أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية على مواقعها الإلكترونية. كما اتفقت المؤسسات على إحياء فعاليات اليوم العربي للشمول المالي، حيث نظم صندوق النقد العربي مؤتمراً إعلامياً بهذه المناسبة. كما قامت المؤسسات الشريكة في المبادرة، بدعم جهود المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في تنظيم عدد من الفعاليات والأنشطة خلال أسبوع اليوم العربي للشمول المالي لعام ٢٠٢٢.

ب- ورشة عمل حول "تطبيق المعايير البيئية والمجتمعية والحوكمة في السياسات الاستثمارية للمستثمر المؤسسي في الدول العربية: الفرص والتحديات"

نظم صندوق النقد العربي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يوم ٧ فبراير ٢٠٢٢ ورشة عمل "عن بعد" حول "تطبيق المعايير البيئية والمجتمعية والحوكمة في السياسات الاستثمارية للمستثمر المؤسسي في الدول العربية: الفرص والتحديات" في إطار اهتمامه بمواضيع تداعيات المناخ وتطبيق المعايير البيئية والمجتمعية والحوكمة في الأنشطة المالية والسياسات الاستثمارية. شارك في الورشة كبار الفنيين من وزارات المالية، والمصارف المركزية، وصناديق التقاعد والمعاشات، وصناديق الاستثمار، والمؤسسات المالية والمصرفية، وشركات التأمين في الدول العربية.

ناقشت الورشة متطلبات وتحديات مواءمة المعايير البيئية والمجتمعية والحوكمة في السياسات الاستثمارية للمؤسسات المالية والمصرفية والمستثمرين المؤسسين في الدول العربية، من حيث التعرف على المتطلبات والفرص والتحديات لدمج هذه المعايير في السياسات الاستثمارية والدروس المستفادة من التجارب الإقليمية والدولية. كما هدفت إلى تعزيز إدراك هذه المؤسسات والصناديق لمتطلبات تبني الخطط المناسبة لتحقيق دمج هذه المعايير في السياسات الاستثمارية، بما يخدم جهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

قدمت الورشة نظرة عامة عن المعايير البيئية والمجتمعية والحوكمة وارتباطها بأهداف التنمية المستدامة، إضافةً إلى متطلبات التنفيذ والفرص المتاحة للمستثمر المؤسسي. كما تطرقت إلى الجهود الدولية والمبادرات العالمية وأنشطة مجموعة العشرين لدعم تطبيق هذه المعايير، وإلى احتياجات البنية التحتية اللازمة لنجاح التطبيق ومدى توفر البيئة الداعمة لها، مثل الأسواق والبيانات والمهارات المطلوبة.

كما تناولت الورشة جوانب توثيق دمج المعايير البيئية والمجتمعية والحوكمة في السياسات الاستثمارية، ومنهجيات الدمج، وجوانب التواصل بشأنها. من جانب آخر، استعرضت نتائج التقرير المشترك لصندوق النقد العربي وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي حول تطبيق المعايير البيئية والمجتمعية والحوكمة في السياسات الاستثمارية لصناديق التقاعد والمعاشات في الدول العربية، الذي تناول واقع التطبيق لدى صناديق التقاعد والمعاشات في الدول العربية والقضايا التشريعية والتنظيمية ذات العلاقة، ويُبرز تحديات دمج المعايير البيئية المجتمعية والحوكمة في السياسات الاستثمارية، وأولويات السياسات والإجراءات لتطبيق المعايير البيئية والمجتمعية والحوكمة في قرارات الاستثمار لهذه الصناديق.

ج- ورشة عمل حول "تقوية السياسات: تعزيز الأطر التشريعية والتنظيمية للخدمات المالية الرقمية"

إدراكاً منه لضرورة تعزيز الشمول المالي ودعم التحول المالي الرقمي في الدول العربية، نظم صندوق النقد العربي بالتعاون مع المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء وبمشاركة صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال يومي ١٤ و١٥ فبراير ٢٠٢٢ ورشة عمل "عن بعد" حول "تقوية السياسات: تعزيز الأطر التشريعية والتنظيمية للخدمات المالية الرقمية". شارك في الورشة عدد من الممثلين رفيعي المستوى من الوكالة الألمانية للتنمية، والتحالف العالمي للشمول المالي، ومجموعة البنك الدولي، إلى جانب خبراء من صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال، والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء. كما شارك في الورشة عدد من الفنيين المعنيين في كل من وزارات المالية والمصارف المركزية وهيئات أسواق المال وهيئات الإشراف على التأمين وجمعيات البنوك في الدول العربية، إضافةً إلى ممثلين عن البنوك وشركات التقنيات المالية في الدول العربية.

ناقشت الورشة سبل تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية للخدمات المالية الرقمية وتهيئة البيئة المواتية للخدمات الرقمية في المنطقة العربية وشمولية الخدمات المالية الرقمية، بما يعزز الشمول المالي الرقمي. استعرضت الورشة نماذج حول نوافذ الترخيص للمصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية، لإصدار الحسابات الرقمية، ودورها في توسيع شمولية الخدمات المالية الرقمية ونماذج القنوات البديلة لتقديم الخدمات المالية، وكيفية استخدام شبكات الوكلاء، لتوسيع فرص الوصول للخدمات المالية الرقمية.

سلطت الورشة الضوء على التوازن والتنسيق بين ضبط وإدارة المخاطر المالية من جهة، وتبسيط إجراءات العناية الواجبة للتعرف على العملاء من جهة أخرى، بما يعزز شمولية القطاع المالي مع المحافظة على النزاهة والسلامة. كما تناولت أيضاً دور التشريعات والسياسات المتعلقة بحماية مستهلكي الخدمات المالية الرقمية.

أخيراً، تطرقت الورشة إلى آراء المشاركين بشأن دور الخدمات المصرفية المفتوحة وحماية البيانات والخصوصية في المنظومة الشاملة للخدمات المالية الرقمية. تضمن الحوار في هذا السياق، الاتجاهات والنماذج الناشئة المتعلقة بالخدمات المالية الرقمية، إضافةً إلى المفاهيم الأساسية التي تثري القاعدة المعرفية. كما قدمت الورشة لمحة عامة عن أفضل الممارسات في المجال التنظيمي للخدمات المالية الرقمية.

د - ورشة عمل حول "الأطر التنظيمية لمنصات التمويل الجماعي: تجارب إقليمية ودولية"

نظم صندوق النقد العربي يومي ٢ و٣ مارس ٢٠٢٢ ورشة عمل "عن بعد" حول "الأطر التنظيمية لمنصات التمويل الجماعي: تجارب إقليمية ودولية"، حرصاً منه على مساندة جهود الدول الأعضاء نحو التحول المالي الرقمي في عدد من المجالات ذات الصلة. شارك في الورشة ممثلون رفيعو المستوى من الجهات المعنية في الدول العربية، مثل المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، وهيئات أسواق المال والبورصات العربية، والجهات المسؤولة عن تشجيع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ومؤسسات ضمان الائتمان، والجهات المعنية بالتحول الرقمي، وعدد من الجهات الأخرى ذات الصلة. كما شارك في الورشة خبراء من صندوق النقد العربي، والبنك الدولي، ومعهد كامبريدج للأصول البديلة، وأكاديمية البحوث الشرعية الدولية للتمويل الإسلامي، ومجلس البلوكتشين العالمي، وهيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية، وهيئة السلوك المالي في المملكة المتحدة، إضافةً إلى ممثلين رفيعي المستوى من السلطات الإشرافية في الدول العربية المعنية بتنظيم نشاط منصات التمويل الجماعي سواءً تلك القائمة على الاقتراض أو المشاركة في الملكية.

أتت هذه الورشة في إطار اهتمام صندوق النقد العربي في سياق استراتيجيته للفترة (٢٠٢٠–٢٠٢٥) ورؤيته لعام ٢٠٤٠، أن يكون الشريك الأقرب للدول العربية في تفاعلها مع التطورات والمستجدات الاقتصادية لتعزيز مراكز الاستقرار في الدول العربية، في إطار نهج استباقي لمساعدة الدول العربية على مواكبة الثورة الرقمية بهدف تعزيز مستويات أدائها الاقتصادي وإنتاجيتها وتنافسيتها الدولية.

ألقت الورشة الضوء على واقع وآفاق منصات التمويل الجماعي في المنطقة العربية، فرغم تطور نشاط منصات التمويل الجماعي بشكل ملحوظ في عدد من دول العالم، إلا أن نموها في الدول العربية لا يزال محدوداً نسبياً، لاسيما فيما يتعلق بمنصات التمويل الجماعي القائمة على الإقراض أو المشاركة بالملكية قياساً بحاجة دول المنطقة إلى زيادة مستويات الشمول المالي والتوسع في تأسيس المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لخفض معدلات البطالة، وهو ما يستلزم توفير البيئة الداعمة، والأطر التنظيمية الملائمة بهدف تعظيم العائد المرجو من هذه المنصات، وتقليل مستويات المخاطر المرتبطة بها.

هـ - ورشة عمل حول "البنوك الرقمية: الفرص والتحديات وأُطر العمل التنظيمية"

نظم صندوق النقد العربي يوم ٩ مايو ٢٠٢٢ ورشة عمل "عن بعد" حول "البنوك الرقمية: الفرص والتحديات وأُطر العمل التنظيمية" في إطار جهوده لدعم التحوّل المالي الرقمي وتشجيع الابتكار في تطوير الخدمات الرقمية التي تعزز من فرص الشمول المالي والتنمية المستدامة. شارك في الورشة عدد كبير من كبار المسؤولين والفنيين لدى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية وجمعيات واتحادات البنوك والمؤسسات المالية والمصرفية في الدول العربية. كما شارك فيها خبراء من المؤسسات المالية الدولية، تشمل صندوق النقد الدولي ومؤسسة التمويل الدولية والمجموعة التشاورية لمساعدة الفقراء ومجلس الخدمات المالية الإسلامية ومعهد الاستقرار المالي، إضافةً إلى مؤسسات مالية ومصرفية في الإتحاد الأوروبي وجمهورية الهند وجمهورية جنوب إفريقيا.

ناقشت الورشة المفاهيم والفرص الكامنة وراء البنوك الرقمية في تعزيز الشمول المالي، والمتطلبات التنظيمية والتشريعية اللازمة لإطلاق خدمات البنوك الرقمية، بما في ذلك البنوك الرقمية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. كما تناولت التحديات والمخاطر الرئيسة التي قد تنشأ عن البنوك الرقمية ودور السلطات الإشرافية في تحقيق التوازن بين المزايا التي توفرها خدمات البنوك الرقمية وبين التحوط للمخاطر التي قد تنشأ عنها. ناقشت الورشة في هذا السياق، متطلبات الترخيص المالية وغير المالية وقضايا وتحديات توسيع التراخيص لشركات التقنيات المالية الحديثة.

كما استعرضت الورشة عدداً من التجارب العربية والدولية والدروس المستفادة منها، بما يعزز إدراك متطلبات إنشاء بنوك رقمية ناجحة. في هذا الإطار، قدمت الورشة تجارب كلٍّ من الإتحاد الأوروبي وجمهورية الهند وجمهورية جنوب إفريقيا، إضافةً إلى استعراض تجارب وخطط عدد من الدول العربية، مثل دولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية مصر العربية.

و - ورشة عمل حول "تمويل المناخ والتنمية المستدامة في الدول العربية"

في إطار جهوده لدعم الحوار حول متطلبات التحوّل نحو الاقتصاد الأخضر وتطوير أدوات التمويل الأخضر والمستدام التي تعزّز من فرص الشمول المالي والتّنمية المستدامة، نظم صندوق النقد العربي يومي ١٦ و١٧ مايو ٢٠٢٢ ورشة عمل "عن بعد" حول "تمويل المناخ والتنمية المستدامة في الدول العربية". شارك في الورشة عدد كبير من كبار المسؤولين والفنّيين لدى وزارات المالية، ووزارات البيئة، والمصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، وجمعيات واتحادات البنوك، والمؤسسات المالية والمصرفية في الدول العربيّة. كما شارك فيها خبراء من المؤسّسات المالية الدوليّة، تشمل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومؤسسة التمويل الدولية، وبنك الاستثمار الأوروبي، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، ومبادرة الأمم المتحدة لتمويل البيئة، والوكالة الألمانية للتنمية، والتحالف العالمي للشمول المالي.

ناقشت الورشة السياسات المناسبة لمواجهة تحديات تمويل المناخ، ودور السلطات الإشرافية المالية في تطوير الإطار التنظيمي والتشريعي الملائم لتمويل المناخ، وجوانب الإشراف والرقابة، ومعالجة التحديات المصاحبة لذلك. ركزت الورشة في هذا السياق، على التحديات والمخاطر التي يتعين التعامل معها على صعيد تطوير إطار لأدوات تمويل المناخ، وتحديداً على صعيد متطلبات الإفصاح، وتوفر البيانات والمعلومات، والتأكد من جودة البيانات، وجوانب الاشراف والرقابة لتعزيز كفاءة السوق المالي.

كما تطرقت الورشة إلى آليات تطور سوق الاستثمارات المتعلقة بالمناخ، من خلال الاطلاع ومناقشة الاتجاهات المستقبلية لتمويل المناخ والاستدامة، وفرص الاستثمار المستدام لدعم الابتكارات في خدمات تمويل المناخ، ودور التقنيات المالية في هذا الشأن. كما تم تناول متطلبات تعامل المستثمرين مع مخاطر تمويل المناخ، وتعبئة التمويل للاستثمار المستدام، ودمج هذه المتطلبات في السياسات ونماذج الأعمال للمؤسسات المالية والاستثمارية، إضافةً إلى دور الحكومات والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية في دعم تنسيق استجابة السياسات لتغيرات المناخ، ودعم التوعية بالمسؤولية البيئية والمجتمعية للمؤسسات المالية.

ز - ورشة عمل حول "دور صناديق وآليات ضمان القروض في دعم استدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"

نظم صندوق النقد العربي يوم ٤ يوليو ٢٠٢٢ ورشة عمل "عن بعد" حول "دور صناديق وآليات ضمان القروض في دعم استدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية". شارك في الورشة عدد من رؤساء صناديق وبرامج وشركات ضمان القروض في الدول العربية، وكبار المسؤولين من وزارات المالية، والمصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، واتحادات وجمعيات البنوك في الدول العربية، إضافةً إلى عدد من المؤسسات الإقليمية والدولية.

ناقشت الورشة عدداً من الموضوعات المتعلقة بدور صناديق وآليات ضمان القروض في دعم استدامة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، منها النظام البيئي لتمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتقييم أولويات السياسات الاقتصادية للدول العربية، وخطط ضمان القروض المساعدة في تعزيز المرونة الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب فعالية خطط ضمان القروض في التخفيف من مخاطر الائتمان لتلك المشروعات.

كما تطرقت الورشة إلى خطط ضمان القروض في المنطقة العربية، وبرامج ضمان القروض بعد جائحة كورونا، مع إبراز دور مؤسسات ضمان القروض في دعم التمويل الجماعي القائم على المشاركة لصالح المشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما تم الإشارة إلى دور الرقمنة في تعزيز تقاسم المخاطر وآثارها على مؤسسات ضمان القروض، وفرص التعاون الإقليمي بين صناديق وبرامج ضمان القروض، بمشاركة السلطات الإشرافية والمؤسسات الإقليمية والدولية، لمواجهة التحديات الراهنة.

ح - ورشة عمل حول "التأمين الأخضر والمستدام في ظل مخاطر تغيّرات المناخ وتداعيات ما بعد جائحة كورونا"

نظم صندوق النقد العربي يوم ١٣ يوليو ٢٠٢٢ ورشة عمل حول "التأمين الأخضر والمستدام في ظل مخاطر تغيّرات المناخ وتداعيات ما بعد جائحة كورونا". شارك في الورشة هيئات الإشراف على التأمين، والمصارف المركزية، وشركات التأمين في الدول العربية، وممثلي المؤسسات المالية والهيئات الدولية ذات العلاقة، إضافةً إلى الاتحاد الدولي لهيئات الإشراف على التأمين، ومؤسسة التمويل الدولية.

ناقشت الورشة موضوع التأمين الأخضر والمستدام من خلال التركيز على جوانب الإشراف والتنظيم والتشريع، حيث تطرقت إلى دور السلطات الرقابية في تعزيز التأمين الأخضر والمستدام، وتطبيق مبادئ التأمين الأخضر والمستدام. كما تناولت سبل وضع آليات لتحديد وتقييم تطبيق المعايير البيئية والاجتماعية على مستوى شركات التأمين، للتأكيد على أهمية دمج قضايا البيئة والمجتمع والحوكمة في إستراتيجيات شركات التأمين، وفي برامج التوظيف والتدريب. كما تم مناقشة أهمية تعزيز الوعي بالقضايا البيئية والاجتماعية وقضايا الحوكمة، وإدارة المخاطر، وتطوير الحلول في سوق التأمين. أما على مستوى الممارسات العملية للتأمين الأخضر والمستدام، استعرضت الورشة تجارب عربية وعالمية في تطبيق مبادئ التأمين الأخضر والمستدام، والتعرف على تحديات تطوير منتجات التأمين الأخضر والمستدام، ومناقشة فرص استخدام التقنيات المالية الحديثة في قطاع التأمين لإدارة مخاطر التغيرات المناخية.

ط - ورشة عمل حول "العملات الرقمية للبنوك المركزية ومستقبل النظام النقدي"

نظم صندوق النقد العربي بالتعاون مع البنك المركزي السعودي وصندوق النقد الدولي بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية يوم ١٩ سبتمبر ٢٠٢٢ ورشة عمل حول "العملات الرقمية للبنوك المركزية ومستقبل النظام النقدي". شارك في الورشة محافظو المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، إلى جانب ممثلين عن البنك الدولي، ومجلس الاستقرار المالي، وبنك التسويات الدولية، والمنتدى الاقتصادي العالمي، وبنك إندونيسيا المركزي، وسلطة النقد في هونغ كونغ، وبنك السويد المركزي.

ناقشت الورشة موضوع العملات الرقمية للبنوك المركزية، من عدة أوجه مختلفة، لاسيما من حيث استعراض المستجدات المتعلقة بمختلف خيارات التصميم، والمتطلبات والاعتبارات التقنية والتنظيمية المتعلقة بإصدار العملات الرقمية للبنوك المركزية ، كذلك حالات الاستخدام التي قد تحفز مستخدمي ومقدمي الخدمات المالية للالتحاق بنظام العملة الرقمية، إضافةً إلى الاطلاع على بعض التجارب الرائدة على مستوى العالم للاستفادة منها، إلى جانب مناقشة الانعكاسات على السياسة النقدية، والاستقرار المالي، ونظم المدفوعات الوطنية، بهدف الحفاظ على سلامة ونزاهة النظام المالي.

كما تناولت الورشة آفاق العملات الرقمية للبنوك المركزية وآثارها على الشمول المالي، من حيث الوصول للخدمات المالية وخدمات الدفع، وإدارة مخاطر العملات الرقمية للبنوك المركزية على الشمول المالي، للتأكد من نزاهة وتكامل النظام المالي والتداعيات على الجوانب التنظيمية والرقابية.

كذلك استعرضت الورشة فرص تعزيز المدفوعات عبر الحدود، خصوصاً المدفوعات بين الدول العربية، من خلال استخدام العملات الرقمية للبنوك المركزية، بما يشمل متطلبات بناء منصات رقمية لدعم كفاءة وشمولية المدفوعات عبر الحدود، والدروس المستفادة من بعض التجارب العملية في هذا الشأن. من جانب آخر، أُختتمت الورشة بحلقة نقاشية لمحافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، حول مرئياتهم، والتوصيات حول السياسات والتوجهات المستقبلية الملائمة للدول العربية.

رابعاً.

التدريب وبناء القدرات

أ - دورة تدريبية حول "الرقابة والإشراف على قطاع التمويل الأصغر الإسلامي"

نظم صندوق النقد العربي خلال الفترة من ٣١ يناير إلى ٣ فبراير ٢٠٢٢ دورة تدريبية "عن بعد" حول "الرقابة والإشراف على قطاع التمويل الأصغر الإسلامي". أتى تنظيم الدورة في إطار مساعدة الدول العربية على إثراء معلومات كوادرها على المستويين النظري والعملي في مجال التمويل الأصغر عموماً والتمويل الأصغر الإسلامي على وجه الخصوص.

رغم القفزة الهائلة التي حققها الاقتصاد العالمي في العقود الأخيرة في مجالي الشمول المالي وتقليل نسب الفقر، لا يزال هذان الموضوعان ضمن أولويات واهتمامات صانعي السياسات ومتخذي القرار، حيث تشير الإحصاءات إلى أن ما تحقق ضمن أهداف التنمية المستدامة في مسار الشمول المالي والحد من الفقر بحاجة لحشد المزيد من الموارد وتخصيص الكثير من الجهود على المستويين المحلي والدولي.

لقد حقق قطاع التمويل الأصغر في العقود الأربعة الأخيرة نجاحاً ملحوظاً في عدد من الدول النامية والاقتصادات الناشئة، كما صار جزءاً مهماً في السياسات الاقتصادية لدولنا العربية التي تبنت التمويل الأصغر ووفرت له البيئة التنظيمية المناسبة، مما ساعد على تقديم منتجات متنوعة ومبتكرة تسهم في تحقيق الشمول المالي وتقليل فجوة الفقر. بدأ التمويل الأصغر من خلال التركيز على الائتمان الأصغر، لكنه توسع لاحقاً ليشمل تشكيلة واسعة من الخدمات المالية كالادخار الأصغر والتأمين الأصغر والتحويلات المالية ومدفوعات التجزئة وغيرها من الخدمات المالية، غير أن هناك العديد من التحديات التي ما تزال تحول دون التوسع في التمويل الأصغر ليشمل فئات أوسع ومناطق جغرافية أكثر، منها ارتفاع درجة المخاطر التي ينطوي عليها القطاع والمخاطر التنظيمية ومخاطر التشغيل وغيرها، والتي تستوجب العمل على تجاوزها من خلال وضع إستراتيجيات وطنية شاملة متعلقة بالتمويل الأصغر وتراعي خصوصيات دولنا العربية، بما في ذلك مؤسسات متخصصة في التمويل الأصغر المتوافق مع الشريعة.

لقد استمرت مؤسسات التمويل الأصغر في النمو والازدهار وقامت بخدمة مئات الملايين من الأشخاص عبر العالم باستخدام أساليب العمل التقليدية، غير أن جائحة كورونا وبوادر الثورة الصناعية الرابعة (الثورة التقنية)، جعلت الحاجة للتغيير ضرورية، وصار لزاماً على قطاع التمويل الأصغر مواكبة هذه التغييرات والاستفادة من التقنيات المالية الحديثة والتطورات الحاصلة في مجالات الرقابة والإشراف على القطاع المالي لضمان سرعة الاستجابة العاجلة في حالات الجوائح أو الأزمات.

هدفت الدورة إلى تمكين المشاركين من الإلمام بأهم الأدوات الضرورية لتقييم أداء مؤسسات التمويل الأصغر والتعرف على المخاطر التي تتعرض لها واستراتيجيات التعامل معها.

ركزت الدورة على المحاور الرئيسة التالية:

- التعرف على طبيعة التمويل الأصغر التقليدي والإسلامي وأنواعه وتطبيقاته.
- مفاهيم الشمول المالي وآليات بناء وتنفيذ الإستراتيجيات الوطنية.
- تطبيق أساليب التمويل الإسلامي في التمويل الأصغر.
- التنظيم والإشراف على مؤسسات التمويل الأصغر التقليدي والإسلامي.
- متابعة وتقييم التمويل الأصغر الإسلامي.
- مخاطر مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي وأساليب إدارتها.

ب - دورة تدريبية حول "المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ"

نظم صندوق النقد العربي بالتعاون مع بنك التسويات الدولية خلال الفترة من ١٤ إلى ١٦ فبراير ٢٠٢٢ دورة تدريبية "عن بعد" حول "المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ". أتى ترتيب هذه الدورة إدراكاً لأهمية فهم وتحليل المخاطر التي تواجه القطاع المالي والمصرفي نتيجةً للتغيرات المناخية وكيفية تقديم الحلول التي من شأنها أن تقلل من الآثار المالية والاقتصادية المترتبة على التغير المناخي، حيث زاد الاهتمام بها مؤخراً كأحد العناصر الرئيسة المرتبطة بالتنمية المستدامة.

تكثف الحكومات في مختلف دول العالم والمؤسسات الإقليمية والدولية من جهودها لرفع مستوى الاهتمام ودعم الأنشطة الاقتصادية والمالية التي من شأنها أن تزيد درجة الإدراك بالمخاطر المتعلقة بتغيرات المناخ والبيئة. كما اهتمت الهيئات الرقابية في السنوات الأخيرة بتطوير فهم آثار تغيرات المناخ على القطاع المالي عامة والاستقرار المالي على وجه الخصوص، حيث تطرح المخاطر المالية المرتبطة بتغيرات المناخ مخاوف احترازية على المستوى الجزئي والكلي، وقد أصبحت الآثار المرتبطة بالتغيرات المناخية على الاستقرار المالي محل اهتمام العديد من الدراسات والبحوث العلمية في الوقت الراهن.

غطت الدورة العديد من المحاور، أهمها:

- تحديد مخاطر التغيرات المناخية والبيئية وآثارها على المؤسسات المالية.
- تقييم وإدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ وكيفية الإفصاح عنها.
- دور البنوك المركزية ومؤسسات الإشراف في تقييم المخاطر ومراجعة الأدوات التنظيمية.

أتاحت الدورة الفرصة للمشاركين لتقديم تجارب دولهم في إطار المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ، بما يعزز من فرص تبادل الخبرات والتجارب ونقل المعرفة بين الدول العربية. كما ساهمت في زيادة المعرفة بدور البنوك المركزية والمؤسسات الإشرافية في تقييم المخاطر ومراجعة الأدوات التنظيمية.

ج - دورة تدريبية حول "سياسات وأدوات التمويل الأخضر"

نظم صندوق النقد العربي خلال الفترة من ١٦ إلى ١٩ مايو ٢٠٢٢ دورة تدريبية "عن بُعد" حول "سياسات وأدوات التمويل الأخضر". أتى ترتيب هذه الدورة إدراكاً لأحد أهم التحديّات الرّاهنة، وهي مخاطر تغيّرات المناخ الناجمة عن الأنشطة الاقتصادية كثيفة الاعتماد على الطاقة التقليدية كالفحم، والنّفط، والغاز الطبيعي، والاستخدام غير الرشيد للأراضي الزراعية وللغابات. لمواجهة هذه التحديّات نصّت المادّة الثّانية من اتفاق باريس لعام ٢٠١٥ الخاص بتغيّر المناخ، على مواءمة تدفّقات التّمويل مع انبعاثات غازات الاحتباس الحراري المنخفضة والتنمية المقاومة لتغيّرات المناخ، بالتالي إعطاء القطاع المالي دوراً هاماً في هذا الشأن.

يعتبر التّمويل الأخضر منهجاً استراتيجياً يربط القطاع المالي مع عملية التحوّل نحو اقتصادات منخفضة الكربون، وذات كفاءة في استخدام الموارد، ويعمل على توفير ودعم أدوات التكيّف مع تغيّرات المناخ، والتخفيف من حدّة آثاره. كما يدعم التّمويل الأخضر انتقال تدفقات رؤوس الأموال إلى الشركات، وتعزيز الاستثمار في المشاريع الخضراء والمستدامة، واستخدام التقنيات التي تساعد على انخفاض انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون.

يشمل التّمويل الأخضر مجموعة واسعة من المنتجات، والخدمات المالية، التي يمكن تقسيمها إلى منتجات مصرفية، واستثمارية، وتأمينية. ومن بين الأمثلة على سبيل الذكر لا الحصر، السّندات الخضراء، والصكوك الخضراء، والقروض ذات الآثار الخضراء، وصناديق الاستثمار الخضراء، والتأمين ضدّ مخاطر تغيرات المناخ، وغيرها من المنتجات المالية المستدامة.

أطلقت العديد من الحكومات والمنظّمات الإقليمية والدولية، عدداً معتبراً من المبادرات لتعزيز التّمويل الأخضر والمستدام، ودعم التوجّه نحو اقتصاد أكثر استدامة، حيث أصبحت الحاجة إلى الاستجابة للمخاطر التي تمثّلها تغيّرات المناخ أكثر اهتماماً، وبدأت هذه التدابير تتجسّد في شكل تشريعات وتنظيمات. كما أنّ العديد من المؤسّسات الماليّة قد نفّذت عمليّاً أنظمة داخليّة لتقييم ورصد استدامة أنشطتها. الدول العربيّة ليست في منأى عن هذه التطوّرات الحاصلة على المستوى الدّولي والإقليمي، حيث تم إطلاق مبادرة الشّرق الأوسط الأخضر، وهي مبادرة جديدة من نوعها أطلقتها المملكة العربيّة السعوديّة في الربع الأوّل من عام ٢٠٢١ بهدف توحيد وتنسيق جهود مختلف دول المنطقة لتحقيق الحفاظ على البيئة، والحدّ من مخاطر تغيّرات المناخ، إضافةً إلى عدد من المبادرات التي أطلقتها دول عربية أخرى.

د - دورة تدريبية حول "الامتثال، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب"

نظم صندوق النقد العربي بالتعاون مع المؤسسة الإقليمية لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية خلال الفترة من ٦ إلى ٨ يونيو ٢٠٢٢ دورة تدريبية "عن بعد" حول "الامتثال، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب". منذ الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨، صارت عملية الامتثال تمثل العمود الفقري للقطاع المالي، حيث واجهت الخدمات المالية سلسلة متزايدة من التنظيمات والقوانين، ما أدى إلى زيادة عبء الالتزام على البنوك والمؤسسات المالية، وأصبحت مخاطر عدم الامتثال أحد أهم المخاوف المستمرة للمديرين التنفيذيين في المؤسسات المالية، فضلاً عن الجهات الرقابية والإشرافية.

في نفس الإطار، كان للتطور الهائل في التقنيات الحديثة ونظم المعلومات والتحرر المالي في الدول الأثر الأكبر في زيادة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب. إن الاهتمام بمكافحة هذه الظواهر لا ينبع فقط من الرغبة في مكافحة الجريمة في مثل هذه الأعمال فحسب بل لما لهذه الظواهر من تأثير على الاستقرار المالي والاقتصادي لأي بلد وسمعته. فمخاطر السمعة من أهم المخاطر التي قد تواجه المؤسسات المالية والمصرفية مما يؤثر على سمعة هذه المؤسسات وعلى استقرارها. ليس هذا فحسب، بل إن التقلبات الشديدة في

حركة تدفقات رؤوس الأموال والودائع المصاحبة لعمليات غسل الأموال قد تؤثر على استقرار الأسواق المالية وأسعار الصرف، بالتالي خلق تشوهات في توزيع الموارد والثروات داخل الاقتصاد.

من جانبها حرصت الدول العربية على التعاون مع الجهود الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث تم إنشاء مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتي تهدف إلى مساعدة الدول العربية في وضع التشريعات والإجراءات الكفيلة بتعزيز قدرتها على مكافحة هذه العمليات والحد منها، بما ينسجم مع الممارسات الدولية في هذا المجال.

ركزت الدورة على المحاور الرئيسة التالية:

- وظيفة الامتثال وإطارها التنظيمي والعملي.
- كيفية بناء برنامج امتثال فعال.
- مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتوعية بالاحتيال.
- العناية الواجبة للعملاء.
- الأخلاق والسلوك الوظيفي.
- أهمية حوكمة الشركات.

هـ- دورة تدريبية حول "الاقتصاد وتحديات تغيرات البيئة والمناخ"

نظم صندوق النقد العربي خلال الفترة من ٢١ إلى ٢٤ نوفمبر ٢٠٢٢ دورة تدريبية "عن بعد" حول " الاقتصاد وتحديات تغيرات البيئة والمناخ". يعدّ تغير المناخ والبيئة من أهم التحديات في مختلف أنحاء العالم، حيث أن التحديات المصاحبة لهذه الظاهرة تتطلب تغييراً واسع النطاق ومنسّقاً للسياسات الاقتصادية والاجتماعية، من أجل التخفيف من أثار هذه الظاهرة والتكيف معها، لذلك ازداد إدراك صناع السياسات للانعكاسات الهامة للتغيرات البيئية والمناخية وتأثيراتها على الاقتصاد بشكل عام وعلى سياسة المالية العامة والسياسة النقدية، وسياسات القطاع المالي، على وجه الخصوص. من هذا المنطلق، ركزت الجهود على ضرورة تطوير العديد من الحلول المبتكرة للمساعدة في تسريع وتيرة التحول نحو الاقتصادات المستدامة. من ناحية أخرى، يجب التعمق في دراسة تحديات التغيرات المناخية، لمواجهة هذه التحديات عبر اعتماد السياسات الاستباقية وإتباع الإجراءات الضرورية والانخراط في الجهود العالمية لمعالجتها.

قدمت الدورة نظرة عامة حول التغير المناخي والبيئي وتكلفته الاقتصادية، وناقشت خيارات سياسات التكيف للتعامل مع التغير المناخي، بما يشمل تسعير انبعاثات الكربون، وتحليل التحديات والفرص المرتبطة بالتحول نحو النماذج المرتكزة على الاقتصاد الأخضر.

ركزت الدورة على المحاور الرئيسة التالية:

- الاقتصاد والبيئة: لماذا يجب أن نهتم؟
- لآثار الاقتصادية للتغيرات المناخية.
- السياسات الاقتصادية في ظل التغيرات البيئية والمناخية.
- تأثير التغيرات المناخية على القطاع المالي.

و. دورة تدريبية حول "النمو الشامل"

نظم صندوق النقد العربي بالتعاون مع مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط خلال الفترة من ٥ إلى ١٥ ديسمبر ٢٠٢٢ دورة تدريبية "عن بعد" حول "النمو الشامل" لإثراء معلومات المشاركين من الدول العربية على المستويين النظري والعملي في مجال النمو الشامل. فرضت التطورات الأخيرة المرتبطة بجائحة كورونا على الدول العربية واقعاً اقتصادياً جديداً، استلزم تدخل صانعي القرار بحزمة من السياسات الاقتصادية الكلية التي استهدفت حفز مستويات الطلب المحلي وزيادة مستويات مرونة تلك الاقتصادات في مواجهة هذه التطورات، كذلك الدفع في اتجاه تنفيذ عدد من الإصلاحات الهيكلية الأساسية لتحقيق النمو الشامل والمستدام لتحقيق تطلعات وطموحات شعوب المنطقة.

في خِضم التطورات العالمية غير المواتية، تواجه الاقتصادات العربية في مسيرتها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ودعم النمو الشامل والمستدام عدة تحديات، لعلّ من أهمّها البطالة، خاصة في أوساط الشباب وخريجي الجامعات والنساء، وتحسين مستوى المعيشة للسكان، وتوفير الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، التي تمثل بلا شك تحديات كبيرة تتطلب مضاعفة الجهود ليس فقط من قبل الحكومات، بل كذلك من قبل القطاع الخاص وجميع المؤسسات في المجتمع في إطار حراك مشترك وتعزيز البحث عن حلول تقوم على تشجيع الإبداع والابتكار.

يعتبر تصميم سياسات واستراتيجيات للنمو الشامل للدول العربية فرصة كبيرة ليس فقط لتجاوز ظروف جائحة كورونا، بل لتحقيق مسار نمو اقتصادي بعيد المدى، بما يستدعي تحليلاً دقيقاً لوضع كل دولة قبل الوصول للإستراتيجية المثلى، والموازنة بين الأهداف قصيرة الأجل لتلبية الحاجات الملحة، وأهداف النمو المستدام بعيد المدى.

لتحقيق النمو الشامل القابل للاستدامة، لا بد من وضع إستراتيجيات تراعي القدرات المؤسسية والشفافية والمساءلة، كما يستدعي الأمر تشجيع اتخاذ قرارات تتسم بالكفاءة والاستدامة من قبل واضعي السياسات والمستهلكين والقطاع الخاص، مع إعطاء أهمية أكبر لكل من رأس المال الطبيعي، ورأس المال البشري والمادي، لضمان إدارة فعالة للاقتصاد. كذلك، يعتبر الوفاء باحتياجات رأس المال أمراً في غاية الأهمية، ذلك أن موارد المالية العامة تبقى دائما محدودة، ما يستوجب تفعيل دور القطاع الخاص في الاستثمار وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص وإيجاد آليات وأدوات تمويل مبتكرة.

هدفت الدورة إلى زيادة وعي المشاركين بمفاهيم النمو الشامل، وتعريفهم بالأدوات التحليلية والتشغيلية لتقييم وقياس ومتابعة كيفية تأثير السياسات الاقتصادية الكلية على النمو الاقتصادي والفقر وعدم المساواة وتوفير فرص العمل، مع التركيز بصفة خاصة على قضايا استمرارية النمو على المدى الطويل، واستيعاب تصميم استراتيجيات النمو الشامل بالاستناد إلى دراسات الحالة القُطرية.

ركزت الدورة على المحاور الرئيسة التالية:

- مؤشرات قياس النمو الشامل.
- سياسة المالية العامة والنمو الشامل.
- تصميم استراتيجيات النمو الشامل.
- الشمول المالي.
- الحوكمة والنمو الشامل.

ز. تبادل الخبرات بين أعضاء فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية

يهدف فريق العمل إلى المساهمة في الجهود المستمرة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، من خلال مساعدة السلطات الوطنية على تعزيز لوائحها وأدواتها لتوسيع نطاق تغطية الخدمات المالية، وتعزيز التوعية المالية في المنطقة العربية، ودعم التعاون بين السلطات الإشرافية والمؤسسات الدولية ذات الصلة. يعمل فريق العمل أيضاً كمنصة لتبادل الخبرات والتجارب بين المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، وتشجيع التعاون في المجالات المتعلقة بالشمول المالي، مما يؤدي إلى تنسيق وجهات نظر الدول العربية حول قضايا الشمول المالي التي يتم تناولها على المستوى العالمي.

يتولى صندوق النقد العربي الأمانة الفنية لفريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، حيث يقوم بتنظيم الاجتماعات، ويساهم في إعداد أوراق العمل والأبحاث والدراسات بالتعاون مع أعضاء الفريق لتقديمها إلى مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في اجتماعاتها السنوية.

يعمل فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية على تعزيز فرص التعاون مع البنك الدولي والوكالة الألمانية للتنمية (GIZ) والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) والتحالف العالمي للشمول المالي والبنك الإسلامي للتنمية. يحضر ممثلو هذه المؤسسات والهيئات الدولية اجتماعات فريق العمل، إلى جانب ممثلين عن اتحاد المصارف العربية واتحاد هيئات أسواق المال العربية والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (MENAFATF). إضافةً إلى ذلك، تحضر جهات أخرى مثل مؤسسة بيل وميليندا جيتس (BMGF) ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) وصندوق النقد الدولي (IMF) وصندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال (UNCDF) وشبكة التمويل الأصغر للدول العربية (Sanabel) اجتماعات فريق العمل.

ناقش فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية خلال اجتماعاته في عام ٢٠٢٢ العديد من الموضوعات، تشمل:

بناء السلامة والصحة المالية لتطوير قطاع مالي شامل ومرن ومستقر:

أكد فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية على ضرورة اعتبار تعزيز السلامة والصحة المالية للأفراد من أهم أولويات الجهات المعنية وأخذ ذلك في الاعتبار عند تصميم وتقديم المنتجات والخدمات المالية، وتوعية المستهلك المالي بأهمية الادخار وتخفيض الديون والقدرة على الوفاء بالالتزامات المالية المستمرة والتعامل مع الصدمات المالية وتلبية الأهداف والرغبات المالية طويلة الأجل للمحافظة على استقراره المالي. كذلك تم الإشارة إلى ضرورة تبني السياسات واللوائح والحلول المالية واستراتيجيات الأعمال والأدوات الرقمية لتعزيز السلامة والصحة المالية للأفراد.

تعزيز المسؤولية المجتمعية والبيئية وتطبيق متطلبات التمويل المستدام:

أشار فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية إلى ضرورة التركيز على المواضيع ذات الأولوية على صعيد تعزيز المسؤولية المجتمعية والبيئية للمؤسسات المالية والمصرفية لخدمة التنمية المستدامة، من خلال تحسين مؤشرات الشمول المالي، وتعزيز متطلبات التزام البنوك بمراعاة المسؤولية المجتمعية، وبناء ثقة المستهلك في المسؤولية المجتمعية للمؤسسات المالية والمصرفية. كما تطرق الفريق إلى موضوع التمويل المسؤول الذي يُعتبر أحد أهم العناصر التي تساهم في الحد من أثر تغيرات المناخ على الاستقرار المالي، مع الإشارة إلى المسؤولية المجتمعية للقطاع المالي والمصرفي في دعم المشاريع الصديقة للبيئة، وأخذ الجوانب البيئية في الاعتبار قبل منح الائتمان، بهدف تعزيز التمويل المسؤول. في هذا الصدد، تم الإشادة بجهود المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في مجال التمويل المسؤول، التي أسفرت عن زيادة عدد وقيمة القروض التي قدمتها البنوك للمشاريع الصديقة للبيئة. كما تم الإشارة إلى أن القطاع المالي والمصرفي في عددٍ من الدول العربية تبنى تقديم منتجات تحد من تداعيات تغير المناخ، تشمل القروض المسؤولة (الخضراء) وتمويل المشاريع والمنتجات المالية المختلفة والصناديق الاستثمارية الخضراء.

إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتأثيرها على الشمول المالي:

أكد فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية على أهمية تبني سياسات واضحة وشاملة وأدوات رقابة فعّالة من قبل السلطات في الدول العربية لإحداث التوازن بين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من ناحية وتعزيز الشمول المالي من ناحية أخرى. في هذا السياق، من المناسب التشاور مع مقدمي الخدمات المالية في القطاع الخاص، وهيئات إنفاذ القوانين، وجهات تنظيم المؤسسات المالية، ومكاتب الاستعلام المالية، وغيرها من الأطراف الفاعلة الأساسية، بهدف المواءمة بين متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعزيز الشمول المالي. كما أشار الفريق إلى ضرورة استمرار التشاور بين مختلف الأطراف الفاعلة في قضايا الاستبعاد الاجتماعي والشمول المالي والخدمات المالية غير الرسمية مثل مقدمي الخدمات المالية غير المسجلين، ومقدمي خدمات الرعاية الإجتماعية، وهيئات إصدار بطاقات الهوية، ومكاتب الاستعلام الائتماني.

آفاق الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول والأثر على الشمول المالي في المنطقة العربية:

أشار فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية إلى أن تطبيقات الهواتف المحمولة تؤدي إلى تسريع العمليات المالية والمصرفية، وتعزيز خدمات الدفع الإلكترونية، بالتالي تعزيز الشمول المالي من خلال استفادة كافة فئات المجتمع من خدمات الدفع عبر الهواتف المحمولة، خاصة النساء والرياديين وأصحاب المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والعاملين بالتجارة الإلكترونية. كما نوه الفريق بالدور المهم الذي يمكن أن يلعبه الهاتف المحمول على المدى الطويل في جعل الخدمات المالية أسرع وأقل تكلفة وأكثر مرونة، وبضرورة مراجعة حدود المعاملة أو الرصيد والإعفاء من الرسوم وإعلان خدمة الأموال عبر الهاتف المحمول كأمر أساسي ودعم الوكلاء.

المستهلك المالي:

أشار فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية إلى أهمية حماية المستهلك المالي وما له من دور بارز في تحقيق الاستقرار المالي في ظل انتشار وزيادة استخدام الخدمات والمنتجات المالية، وإلى ضرورة وضع الإجراءات الرقابية واللوائح التنظيمية اللازمة والفعالة لمراقبة ورصد ممارسات البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة لرقابة البنوك المركزية لجعلها مسؤولة وآمنة وسليمة، وذلك لتمكين المستهلك المالي وزيادة وعيه بالأنشطة المصرفية والمالية وبناء الثقة والمصداقية في القطاع المالي من أجل نمو القطاع المالي وتحقيق استقراره.

القطاع غير الرسمي:

أشار فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية إلى جهود الدول لإصلاح الهياكل الاقتصادية من خلال تبني العديد من الإجراءات والسياسات من أجل إدماج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الوطني بهدف تحقيق معدلات أعلى للإنتاج الكلي ودقة في احتساب المؤشرات الاقتصادية. كما تطرق الفريق إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية والعوامل الخارجية التي أدت إلى انتشار الاقتصاد غير الرسمي

في العديد من الدول العربية، وإلى الأثر الاقتصادي والاجتماعي للاقتصاد غير الرسمي على العديد من الأسواق، بما يشمل سوق السلع والخدمات وسوق النقد الأجنبي وسوق العمل. كذلك أكد الفريق على ضرورة تحديد مصادر التمويل التي يمكن الاستفادة منها في تضمين القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي.

المدفوعات الرقمية:

أشاد فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية بالدور المهم الذي تلعبه السلطات الإشرافية والتنظيمية، من خلال إصدار قوانين وتعاميم تسمح باعتماد أنظمة الدفع الإلكتروني. في هذا الإطار، تم التطرق إلى ضرورة إصدار هوية رقمية موحدة والقوانين التي تسمح بالتوقيع الإلكتروني والنقود الإلكترونية والشيكات الإلكترونية، وتقليل الإجراءات والمستندات المفروضة وفقًا لمتطلبات الامتثال، وتعزيز رقمنة جميع العمليات والتطبيقات، وإنشاء وتنظيم عمل محفظة الهاتف المحمول، وتعزيز الثقافة المالية الرقمية. كما أشار الفريق إلى الفرص المتوفرة في الدول العربية فيما يتعلق بالاستفادة من الخدمات المالية الرقمية، مما قد يؤدي إلى تطور هذه الخدمات في المستقبل من حيث زيادة عدد المستفيدين. في هذا الإطار، تبرز أهمية ابتكار الحلول الرقمية والخدمات المالية حسب الاحتياجات المختلفة للمنتفعين، مع الأخذ في الاعتبار اللوائح التنظيمية والتشريعية ومواصفات السوق المحلية في المنطقة العربية.

التمويل الأخضر:

أشار فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية إلى أهمية موضوع آثار التغيرات المناخية على المتغيرات الاقتصادية والمالية، حيث تقوم السلطات النقدية والمالية في الدول العربية بدور كبير لتعزيز الانتقال نحو تمويل مسؤول ومستدام قائم على الأخذ في الاعتبار المخاطر البيئية الناجمة عن التغيرات المناخية عند صياغة الأهداف المالية والنقدية. كما تطرق الفريق إلى القضايا والسياسات البيئية التي تتبناها البنوك المركزية والموجهة للبنوك والمؤسسات المالية، وإلى ضرورة الأخذ في الاعتبار موضوع التمويل الأخضر في الرقابة الميدانية لإدارات الرقابة المالية في البنوك المركزية، وإلى المتطلبات الرقابية بتزويد البنوك المركزية بتقارير دورية حول التمويل الأخضر.

الشمول المالي والشباب:

أشار فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية إلى أهمية تشجيع الشباب على الاندماج في النظام المالي الرسمي وتوفير خدمات ومنتجات خاصة تتوافق مع احتياجاتهم، من خلال تبني العديد من الإجراءات والسياسات المناسبة من قبل السلطات الاشرافية والرقابية لتحقيق الأهداف المرجوة من حيث نسب الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية الرسمية واستخدامها من قبل الشرائح المستهدفة. في هذا السياق، تم التأكيد على ضرورة الاعتماد على التقنيات الحديثة لتعزيز الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، وتنويع قنوات الاتصال والتواصل، والتوعية المالية وبناء القدرات، واستهداف المناطق الواعدة.

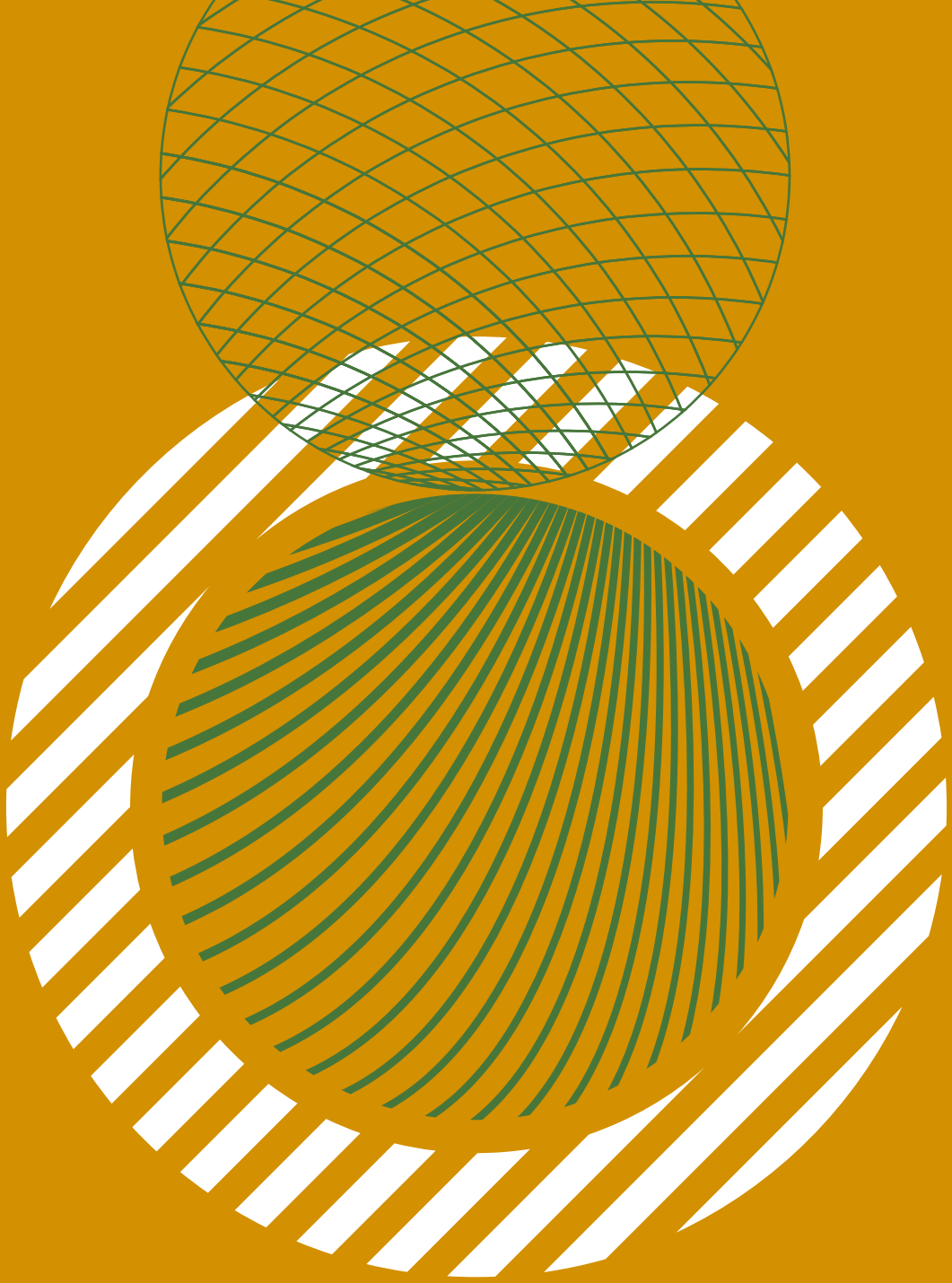

خامساً.

إنتاج ونشر المعرفة

أ. دليل عملي حول "إصدار العملات الرقمية"

أصدر صندوق النقد العربي دليلاً عملياً للمصارف المركزية العربية حول "إصدار العملات الرقمية" في إطار مساعيه المتواصلة لدعم جهود المصارف المركزية العربية في توجههم نحو تقييم إمكانية إصدار عملات البنوك المركزية الرقمية، بما يتناسب مع أهداف البنك المركزي والموارد المُتاحة والآثار المُستهدفة، أخذاً في الاعتبار الظروف الخاصة بكل دولة، والبنية التحتية، وكذلك الأطر القانونية والتنظيمية ذات الصلة.

يسترشد الدليل بأحدث التطورات في الدول العربية من واقع إجابات ١٧ مصرفاً مركزياً عربياً على الاستبيان الذي أعده الصندوق، حيث أظهرت النتائج اهتماماً متزايداً على مستوى المنطقة العربية بتقييم عملية إصدار البنوك المركزية لعملات رقمية، وإنما لا يزال النقاش في مرحلة الاستكشاف والدراسة. حيث لم يقرر بعد ١١ مصرفاً مركزياً عربياً، من ضمن المصارف المركزية العربية المُستجيبة للاستبيان، نوع العملة الرقمية التي يستهدف المصرف المركزي إصدارها، في حين أشارت البنوك المركزية الستة الأخرى إلى العملات الرقمية لمدفوعات الجملة ومُختلف أنواع العملات الرقمية لمدفوعات التجزئة. تعكس هذه الردود الاهتمام بالعملات الرقمية لمدفوعات التجزئة في إطار مساعي تعزيز الشمول المالي. في هذا السياق، تشير الدوافع الرئيسة التي تحفز المصارف المركزية العربية على التفاكر حول مشروع العملة الرقمية إلى أهمية تعزيز الاقتصاد غير النقدي والانتقال للخدمات المالية الرقمية، ورفع كفاءة تتبع المعاملات، وتعزيز تحويلات العاملين، وتسريع وتيرة الشمول المالي.

إضافة إلى ما تقدم، يوضح الدليل مفهوم إجراء التجارب كوسيلة فعّالة، ليس فقط للوصول إلى اختيار مناسب للتصميم، والسمات التقنية، وخيارات التقنيات لهيكل العملة الرقمية، فضلاً عن تقييم المخاطر المرتبطة بها والتخفيف من حدتها، بل أيضاً لتحديد التعديلات القانونية والتنظيمية اللازمة المتعلقة بإصدار عملات البنوك المركزية الرقمية، وأفضل طريقة لتفعيلها مع الحفاظ على التكلفة والوقت.

أخيراً، ينتهي الدليل بشجرة قرارات تهدف إلى دعم المصارف المركزية العربية في عملية صنع القرار، أثناء مراحل عملية تقييم إصدار عملات رقمية، بدءًا من تحديد الدوافع لإطلاق عملة رقمية، ووصولاً إلى اختيار التصميم الأنسب للعملة الرقمية التي تتوافق مع أهداف وموارد البنوك المركزية.

ب. دراسة حول "دور التمويل الإسلامي في تعزيز نمو القطاع الزراعي في الدول العربية"

أصدر صندوق النقد العربي دراسة حول "دور التمويل الإسلامي في تعزيز نمو القطاع الزراعي في الدول العربية"، تناولت دور وأهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد، حيث يمكنه تحقيق الأمن الغذائي والإسهام في توفير فرص العمل، فضلاً عن اعتباره رافداً للقطاع الصناعي من خلال توفر المواد الخام وإنشاء صناعات غذائية. استعرضت الدراسة كذلك وضع القطاع الزراعي بالدول العربية، حيث تواجه الدول العربية بعض التحديات لزيادة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الإجمالي. يتمثل أحد أبرز تلك التحديات في توفير التمويل اللازم للقطاع في ظل محدودية حيز الميزانية وأولويات الانفاق الأخرى (كالصحة والتعليم). تظهر تجارب الدول العربية أن مصادر تمويل القطاع الزراعي تأخذ أربعة أشكال رئيسة هي: التمويل الرسمي الحكومي، والتمويل المصرفي، والتمويل غير الرسمي، والتمويل الخارجي. ومع تضافر كل تلك الأنواع، إلا أن الحاجة للبحث عن موارد أخرى ما تزال مُلحّة.

أشارت الدراسة إلى أنه في ظل تبني الدول العربية للتمويل الإسلامي، من خلال إصدار تشريعات وقوانين خاصة بالتمويل الإسلامي أو من خلال إنشاء مؤسسات مالية متوافقة مع الشريعة، تبرز أهمية الاستفادة من هذا النوع من التمويل لصالح القطاع الزراعي. توفر عقود التمويل الإسلامي تشكيلة متنوعة من العقود والآليات التمويلية التي يتوقع أن يؤدي وضعها حيز التطبيق والتوسع في تبنيها إلى الإسهام في حل جزء من تحدي نقص التمويل. بعض عقود التمويل الإسلامي بطبيعتها وُجدت خصّيصاً لتمويل القطاع الزراعي، من ذلك عقد السلم، وعقد المزارعة وعقد المساقاة، حيث تستهدف هذه العقود تمويل دورة الإنتاج الزراعي بشكل مباشر، في حين يمكن تطبيق صيغ تمويل أخرى كالمرابحة والإجارة في تمويل رأس المال العامل المستخدم في القطاع الزراعي. إضافةً إلى توفر التمويل المتوافق مع الشريعة، يحتاج الفاعلون في قطاع التمويل الإسلامي، بما في ذلك الجهات الحكومية، إلى النظر في تكلفة التمويل، ذلك أن معظم التمويلات الإسلامية لا تزال ذات تكلفة أعلى نسبياً إذا ما قورنت بالتمويلات التقليدية، إذ قد تحد التكلفة العالية نسبياً الحالية للتمويل الإسلامي من توسع استخدام هذا النوع من التمويل في مجال الزراعة على المديين المتوسط والطويل.

اختتمت الدراسة بالإشارة إلى أن تحدي الوصول إلى التمويل ليس التحدي الأساسي الوحيد الذي يواجه قطاع الزراعة بالدول العربية، إذ هناك مجموعة تحديات تستدعي لفت انتباه صانعي السياسات بالدول العربية لتعزيز فعالية القطاع الزراعي، أهمها التحديات القانونية المتعلقة بحيازة الأراضي الزراعية، وإمكانية التوسع في استصلاح الأراضي غير الصالحة للزراعة، فضلاً عن تحديات استعمال التقنيات الزراعية الحديثة ونقلها، وتحديات تسويق المنتجات الزراعية من خلال آليات سوق لتصريف المنتجات الغذائية (كإنشاء بورصات للسلع الزراعية) أو من خلال تطوير قطاع الصناعات الغذائية.

ج- دراسة حول "توجهات المصارف المركزية العربية نحو إصدار عملات رقمية"

أصدر صندوق النقد العربي دراسة حول "توجهات المصارف المركزية العربية نحو إصدار عملات رقمية". تكمن أهمية الدراسة في كونها تتطرق إلى اتجاهات إصدار العملات الرقمية للبنوك المركزية في الدول العربية استناداً إلى استبيان أجراه صندوق النقد العربي في هذا الصدد وتطرق إلى العديد من الجوانب ذات العلاقة بهذه العملات. وفرت الدراسة أساساً للرصد الدوري لمستوى تقدم عمليات إصدار مثل هذه العملات في الدول العربية، ودوافع البنوك المركزية العربية من إصدارها، وأبرز التحديات التي تواجهها، بالتالي إمكانية تتبع جهود الدول العربية في هذا الإطار عبر الزمن، ومقاربتها كذلك مع مثيلاتها من البنوك المركزية الدولية سواءً المتقدمة منها أو النامية.

أشارت الدراسة إلى أن المصارف المركزية العربية كغيرها من المصارف المركزية الدولية، تهتم باستكشاف فرص الاستفادة من قيامها بإصدار عملات رقمية، حيث تدرس حالياً ٧٦ في المائة من المصارف المركزية العربية فرص إصدار عملات رقمية. من بين هذه المصارف هناك ثلاثة منها مشاركة في تجارب قائمة لإصدار هذه العملات، فيما لا تزال غالبية المصارف المركزية العربية في مرحلة البحث والتطوير وإثبات المفهوم لفرص إصدار مثل هذه العملات.

من حيث المدى الزمني، من المتوقع إصدار مصرفان عربيان مثل هذه العملة خلال السنوات الثلاث القادمة، فيما يتوقع ٦٠ في المائة من المصارف المركزية العربية أن تتمكن خلال فترة تتراوح ما بين أربع إلى ست سنوات من إصدار عملة رقمية، بينما يمتد الأجل الزمني المتوقع لإصدار مثل هذه العملات في ٢٩ في المائة من هذه المصارف إلى فترة تتراوح ما بين سبع إلى عشرة سنوات. أما من حيث أنواع العملات الرقمية التي تهتم المصارف المركزية العربية بإصدارها، فلا تزال ٦٩ في المائة من المصارف المركزية العربية في طور تحديد نوع العملة المزمع إصدارها، في حين ينخرط ٢٥ في المائة منها بين مشروعات/دراسات لإصدار أكثر من نوع من أنواع العملات الرقمية.

من جانب آخر، اهتمت الدراسة كذلك بالوقوف على دوافع المصارف المركزية العربية من إصدار عملات رقمية، حيث تختلف الدوافع ما بين دول العالم بحسب العديد من العوامل لاسيما ما بين الدول المتقدمة والنامية وكذلك بحسب مستوى كفاءة نظم الدفع وإدارة السياسة النقدية ومستويات الشمول المالي وكذلك من حيث أولوياتها فيما يتعلق بالتوافق مع المتطلبات التنظيمية الدولية. في هذا الإطار، جاءت اعتبارات زيادة مستويات الشمول المالي على رأس أولويات الدول العربية من إصدار عملات رقمية في مجال مدفوعات التجزئة بنسبة ٦٩ في المائة، يليها اعتبارات زيادة كفاءة نظم الدفع المحلية (٦٣ في المائة)، وهو ما يتوافق مع الدوافع المثيلة المسجلة لدى عدد من الدول النامية الأخرى بحسب الاتجاهات التي قام بنك التسويات الدولية برصدها في عام ٢٠٢١.

في المقابل، جاءت اعتبارات تسهيل عمليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على رأس أولويات غالبية المصارف المركزية العربية من إصدار العملات الرقمية في مجال مدفوعات الجملة بنسبة ٥٦ في المائة. يأتي لاحقاً دافع تحسين كفاءة إدارة السياسة النقدية (٥٠ في المائة من المصارف المركزية)، لاسيما في ضوء الدور المتوقع للعملات الرقمية الصادرة عن المصارف المركزية حول العالم في زيادة كفاءة أنظمة مدفوعات سوق تعاملات ما بين المصارف بالاستناد إلى تقنيات من أهمها تقنية السجلات الموزعة.

لا يزال الطريق نحو إصدار عملات رقمية طويلاً بالنسبة لغالبية المصارف المركزية العربية، حيث تواجه العديد من التحديات في هذا الإطار، يأتي على رأسها طبيعة الأطر القانونية والتنظيمية القائمة، واعتبارات حوكمة إصدار العملات الرقمية، وتوفر الموارد البشرية المؤهلة، إضافة إلى بعض التحديات التقنية، وطبيعة البنية الأساسية التشاركية اللازمة لإصدار مثل هذه العملات، إضافة إلى اعتبارات القدرة على تعزيز قابلية التشغيل البيني ما بين أنظمة المدفوعات القائمة، وتحديد أدوار كل من المصارف المركزية والقطاع الخاص عبر كامل حلقات إصدار وتوزيع العملات الرقمية.

خلصت الدراسة إلى بعض التوصيات لعل من أبرزها أهمية تعزيز قدرات المصارف المركزية العربية على صعيد استكشاف مدى إمكانية إصدار عملات رقمية من خلال الدخول في شراكات إقليمية ودولية بهدف تبادل الخبرات والتجارب وتنفيذ عدد من المشروعات التجريبية في هذا الإطار. علاوة على توفير المتطلبات الأساسية لنجاح عمليات إصدار مثل هذه العملات بما يشمل الإطار القانوني والتنظيمي الداعم لإصدارها، وتعزيز حماية البيانات وأمن الفضاء الإلكتروني، ووجود أطر لحوكمة عمليات إصدار العملات الرقمية من قبل المصارف المركزية،

إضافة إلى تكوين شراكات ناجحة مع شركات التقنية، ودعم قدرات العاملين في المصارف المركزية العربية في كافة المجالات ذات الصلة بإصدار العملات الرقمية.

د- موجز سياسات حول "واقع وآفاق قطاع التمويل متناهي الصغر في الدول العربية"

أصدر صندوق النقد العربي موجز سياسات حول "واقع وآفاق قطاع التمويل متناهي الصغر في الدول العربية". ألقى الموجز الضوء على الوضع الراهن لتطور أنشطة القطاع، والتحديات التي يواجهها، إضافةً إلى أوضاع الرقابة على قطاع التمويل متناهي الصغر ومسؤوليات ودور السلطات الإشرافية ذات الصلة في تطوير المؤسسات العاملة به، وضمان التزامها بالمعايير الدولية، بما يدعم تحقيق النمو الاقتصادي الشامل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة والاستقرار المالي. كما رصد الموجز تداعيات جائحة كورونا على أنشطة القطاع، والتدابير المُتبناة من قبل السلطات الإشرافية المعنية لمواجهة تلك الآثار.

أشار الموجز إلى أن قطاع "التمويل متناهي الصغر" يعتبر من بين أهم القطاعات المالية التي تساهم في دعم مستويات النمو الشامل والاحتوائي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. و"التمويل متناهي الصغر" أو "التمويل الأصغر" هو نوع من أنواع الخدمات المالية التي يتم تقديمها للأفراد من ذوي الدخل المنخفض أو العاطلين عن العمل والشركات الصغيرة ومتناهية الصغر التي لا تتوفر لديها فرصة النفاذ إلى الخدمات المالية المُقدمة من خلال مؤسسات التمويل التقليدية وعلى رأسها البنوك.

أوضح الموجز أن حجم سوق التمويل متناهي الصغر يُقدر على مستوى العالم بنحو ١٧٩ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٠، فيما يتوقع نمو حجم السوق إلى نحو ٤٩٧ مليار دولار في عام ٢٠٣٠ بمعدل نمو يبلغ نحو ١١ في المائة خلال الفترة (٢٠٢١–٢٠٣٠)، وفق التقديرات الدولية. يُعزى النمو المتوقع لحجم سوق التمويل متناهي الصغر عالمياً إلى العديد من العوامل من بينها ارتفاع عدد السكان غير المشمولين مالياً الذين يبلغ عددهم ١,٧ مليار نسمة على مستوى العالم وفق تقديرات البنك الدولي، وارتفاع فجوة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى نحو ٥,٢ تريليون دولار للمؤسسات العاملة في القطاع الرسمي، و٢,٩ تريليون دولار لمثيلاتها العاملة في القطاع غير الرسمي. كما تعززت أهمية التمويل متناهي الصغر عالمياً في ضوء الدور الذي يلعبه على صعيد تمكين الحكومات في الدول النامية من تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لاسيما فيما يتعلق بالأهداف الرامية إلى خفض مستويات الفقر العالمي، وتمكين المرأة، وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير موارد مالية تمكن الدول النامية من تمويل أهداف التنمية المستدامة وسط فجوة تمويلية ارتفعت في أعقاب جائحة كوفيد–١٩ لتصل إلى نحو ٤,٢ تريليون دولار مقابل قبل الجائحة وفق تقديرات الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

تطرق الموجز إلى واقع قطاع التمويل متناهي الصغر في بعض الدول العربية، حيث أشار إلى ارتفاع عدد مؤسسات التمويل متناهي الصغر في سبع دول عربية توفرت عنها بيانات عن نشاط القطاع ليصل إلى ٨٤ مؤسسة في عام ٢٠٢١، يتوزع نحو ٧٧ في المائة منها في كل من السودان ومصر اللتان يتوفر بهما العدد الأكبر من هذه المؤسسات بنحو ٤٧ مؤسسة في السودان و١٨ مؤسسة في مصر، فيما تتوزع باقي المؤسسات على فلسطين، وتونس، وقطر، والسعودية.

شهد عدد العملاء النشيطين لمؤسسات التمويل متناهي الصغر نمواً ملحوظاً في عدد من الدول العربية خلال الآونة الأخيرة، حيث سجل نمواً بنسبة تقارب ٥٦ في المائة خلال الفترة (٢٠١٨–٢٠٢٠) في السعودية، ونما بنسبة ٣٨ في المائة في السودان خلال الفترة (٢٠١٥–٢٠٢٠). كما زاد عدد عملاء التمويل متناهي الصغر في مصر بنسبة ١٠ في المائة مؤخراً ليصل إلى ٣,٤ مليون عميل بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠٢١، مقابل ٣,١ مليون عميل لنفس الفترة من عام ٢٠٢٠. كما شهدت قيمة التمويلات الممنوحة من قبل مؤسسات التمويل الأصغر في مصر ارتفاعاً لتصل إلى ٢٤,٤ مليار جنيه بنهاية شهر سبتمبر من عام ٢٠٢١ بزيادة نسبتها ٣٥ في المائة، مقارنة بقيمة التمويل الممنوحة من قبل هذه المؤسسات بنهاية شهر سبتمبر من عام ٢٠٢٠، ما يشير في مجمله إلى النمو المتسارع لنشاط القطاع في عدد من الدول العربية.

في سبيل الاستفادة من الفرص التي يوفرها التحول الرقمي، اتجهت بعض الدول العربية مثل مصر إلى تقديم منتج التمويل الأصغر "النانو" "Nano Micro finance" الذي تم الترخيص له من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية في عام ٢٠١٩ ويعتمد بشكل أساسي على التقنيات الرقمية بهدف توفير احتياجات ومتطلبات رأس المال العامل لصغار المزارعين والأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص. ترتكز آلية عمل المنتج على استخدم التقنيات المالية الحديثة في كافة مراحل منح التمويل من خلال استخدام تطبيقات تتوفر من خلال الهواتف الذكية لمنح التمويل متناهي الصغر استناداً إلى نظام لتحليل المعلومات الائتمانية باستخدام تقنيات تعلم الآلة (Machine Learning).

خلص الموجز إلى مجموعة من التوصيات على صعيد السياسات بهدف الاستمرار في تطوير قطاع التمويل متناهي الصغر بما يشمل، دمج قطاع التمويل متناهي الصغر في خطط واستراتيجيات التنمية المستدامة، وتعزيز مصادر تمويل مؤسسات القطاع، والاستفادة من الفرص التي يوفرها التحول

الرقمي في خفض كلفة عمليات القطاع ورفع كفاءته، والتركيز على الإدارة الكفؤة لمستويات المخاطر، وتفعيل دور القطاع في التمكين الاقتصادي للمرأة العربية، وتطوير نظم المعلومات الائتمانية الداعمة لقطاع التمويل متناهي الصغر لتقليل مستويات المخاطر والإفراط في المديونية، والتركيز على حماية المستهلكين ونشر الثقافة المالية، والاستفادة من الفرص التي يتيحها التعاون مع المؤسسات المالية الإقليمية والدولية لتطوير القطاع، علاوة على تشجيع التمويل متناهي الصغر المستدام.

هـ- سلسة كتيبات تعريفية مُوجّهه إلى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي

في ضوء استراتيجيته للفترة (٢٠٢٠–٢٠٢٥)، يسعى صندوق النقد العربي إلى نسج وتقوية أواصر التعاون والتواصل مع كافة الجهات والفئات المعنية في الدول الأعضاء بهدف تحقيق الأهداف التي أُنشأ الصندوق من أجلها بما في ذلك نشر الخبرة والمعرفة الاقتصادية والمالية. في هذا السياق، ارتأى الصندوق إصدار سلسلة كتيبات تعريفية تستهدف بالأساس زيادة الوعي الاقتصادي والمالي لدى الشباب النشء وتمكينه من فهم أساسيات عدد من القضايا الاقتصادية والمالية ذات الأولوية بالنسبة للدول العربية الأعضاء، مثل الشمول المالي، وأساسيات التمويل، والتقنيات المالية الحديثة، والذكاء الاصطناعي، والعملات الرقمية، وغيرها من القضايا الاقتصادية والمالية الأخرى ذات الأولوية. يأمل الصندوق من خلال هذه الكتيبات أن يساهم في تعزيز دور الشباب العربي في التعامل مع القضايا والمستجدات الاقتصادية والمالية من حوله، بمعرفة ودراية كاملة.

في هذا الإطار، أصدر صندوق النقد العربي العدد الثاني والثلاثين من "سلسلة كتيبات تعريفية" حول "التمويل الزراعي" بهدف إلقاء الضوء على أهمية التمويل الزراعي وأهدافه وآلياته وأهم مصادره، بما يساعد على توفير المزيد من الدعم لقطاع الزراعة، ويُمكّن الحكومات العربية من تحقيق الأهداف الاقتصادية المتمثلة في تقليل مستويات الفقر، وتوفير المزيد من فرص العمل، وتقليل مستويات الواردات الزراعية، ومن ثم خفض فجوة الغذاء.

كما أوضح الكتيب أن العالم العربي بذل جهوداً كبيرةً لتهيئة بيئة مواتية لتعزيز التمويل الزراعي في جوانب معينة، مثل توفير المعلومات الائتمانية، إلا أن هناك مجالاً للمنطقة العربية لتحسين البيئة التنظيمية والمؤسسية لدعم التمويل الزراعي. هناك حاجة إلى مجموعة من السياسات والإجراءات التي تسهم في تسهيل الوصول إلى التمويل الزراعي على المستوى القطري، وتنفيذ عدد من جوانب الإصلاح التي تستهدف معالجة التحديات التي تواجه التمويل الزراعي، ومن ثم تمكين الدول العربية من تطوير دور القطاع الزراعي وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وخلق فرص العمل، ومساندة جهود الحكومات العربية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أصدر صندوق النقد العربي العدد السادس والثلاثين من "سلسلة كتيبات تعريفية" حول "التمويل الأخضر" في إطار تعزيز الصندوق لثقافة التعامل مع التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي، مع التركيز على دور النظام المالي في الحد من مخاطر تغيرات المناخ، من خلال إعادة توجيه التمويل نحو المنتجات الصديقة للبيئة، بالشكل الذي يحقق أهداف التنمية المستدامة. ألقى الكُتيب الضوء على مفهوم التمويل الأخضر وأهميته، ومجالات تطبيقه، وآليات تطبيق المنتجات المالية الخضراء، إضافةً إلى التجارب والجهود العربية في مجال التمويل الأخضر، ودور صندوق النقد العربي وجهوده في دعم التمويل الأخضر في الدول العربية.

يساعد إدراج التمويل الأخضر ضمن إطار عمل النظم المصرفية على تحقيق مجموعة من الفوائد الاقتصادية للمجتمعات والدول، ويخفف الأضرار والخسائر التي تنتج عن تغير المناخ، كارتفاع الانبعاثات الكربونية، وزيادة الاضطرابات المناخية، وغيرها من العوامل التي تؤثر على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. يُذكر أن هناك اهتمام متزايد بالتمويل الأخضر بشكل ملحوظ، بسبب مراعاته للمعايير البيئية، حيث يأتي ذلك من خلال قيام الحكومات والمصارف المركزية بتشجيع تمويل المشروعات المستدامة، واستخدام التقنيات الحديثة منخفضة الكربون للمساهمة في التخفيف من آثار تغيرات المناخ.

سادساً.

شركاء مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية

سادساً. شركاء مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية

صندوق النقد العربي

مؤسسة مالية عربية إقليمية، تأسست في عام 1976، وبدأت عملياتها في عام 1977، بهدف إرساء الأساس النقديللتكامل الاقتصادي العربي وتسريع عملية التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء من خلال التدريب وبناء القدرات في الموضوعات ذات الاهتمام، وكذلك تقديم الدعم المالي والفني للبلدان الأعضاء، لتصحيح اختلال ميزان المدفوعات وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية، وتقديم الدعم الفني للمؤسسات المصرفية والنقدية في الدول العربية وتطوير وتعزيز الأسواق المالية العربية.

www.amf.org.ae

الوكالة الألمانية للتنمية

منظمة اتحادية عالمية تعمل على دعم الحكومة الألمانية في تحقيق أهدافها في مجال التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة والتعليم الدولي. يتم تنفيذ معظم أعمال الوكالة من قبل الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية. تعمل الوكالة أيضًا بالنيابة عن الوزارات الألمانية الأخرى، فضلاً عن عملاء القطاعين العام والخاص في ألمانيا وخارجها، وتعمل في أكثر من 130 دولة حول العالم. تقدم الوكالة خدمات فعالة موجهة حسب الطلب من أجل التنمية المستدامة وتراعي العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتدعم الشركاء على المستوى المحلي والإقليمي والدولي في تصميم الاستراتيجيات وتحقيق أهداف سياساتهم.

www.giz.de

التحالف العالمي للشمول المالي

منظمة دولية مملوكة لصانعي سياسات الشمول المالي والمؤسسات التنظيمية المنشأة بموجب قانون المنظمات الدولية (الامتيازات والحصانات) للفصل 485 من قوانين دولة ماليزيا. يوفر تحالف الشمول المالي منبراً لتبادل المعرفة والتعلم من الأقران لأعضائها لتطوير وتنفيذ سياسات شاملة للشمول المالي، تستند إلى الأدلة مع الهدف النهائي المتمثل في تحسين الوصول إلى الخدمات المالية المناسبة واستخدامها من غير المقرضين والمصرفيين.

www.afi-global.org

مجموعة البنك الدولي

تركز مهمة البنك الدولي على الأهداف الطموحة المتمثلة في إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك. أثبتت مجموعة كبيرة من البحوث والتجارب على المستوى القطري أهمية الوصول إلى الخدمات المالية. جدير بالذكر أن عمليات مجموعة البنك الدولي بشكل متزايد في مجموعة متنوعة من القطاعات، بما في ذلك التعليم، والصحة، والإدارة العامة، والبنية التحتية، والزراعة، وإدارة الموارد البيئية والطبيعية، والطاقة وتنمية القطاع الخاص، وتشمل الحلول التي تعتمد على الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية الرسمية، من خلال توفير المنتجات والخدمات المالية للحكومات والقروض والاستثمارات في الأسهم إلى القطاع الخاص (عبر عمليات مؤسسة التمويل الدولية) وتبادل المعرفة المبتكرة والبحث وبناء القدرات والمساعدة الفنية. يقدم البنك الدولي مجموعة شاملة من الأدوات للمضي قدماً نحو الشمول المالي وتلبية الهدف العالمي الطموح لتيسير الوصول للخدمات المالية بحلول عام 2020.

www.worldbank.org

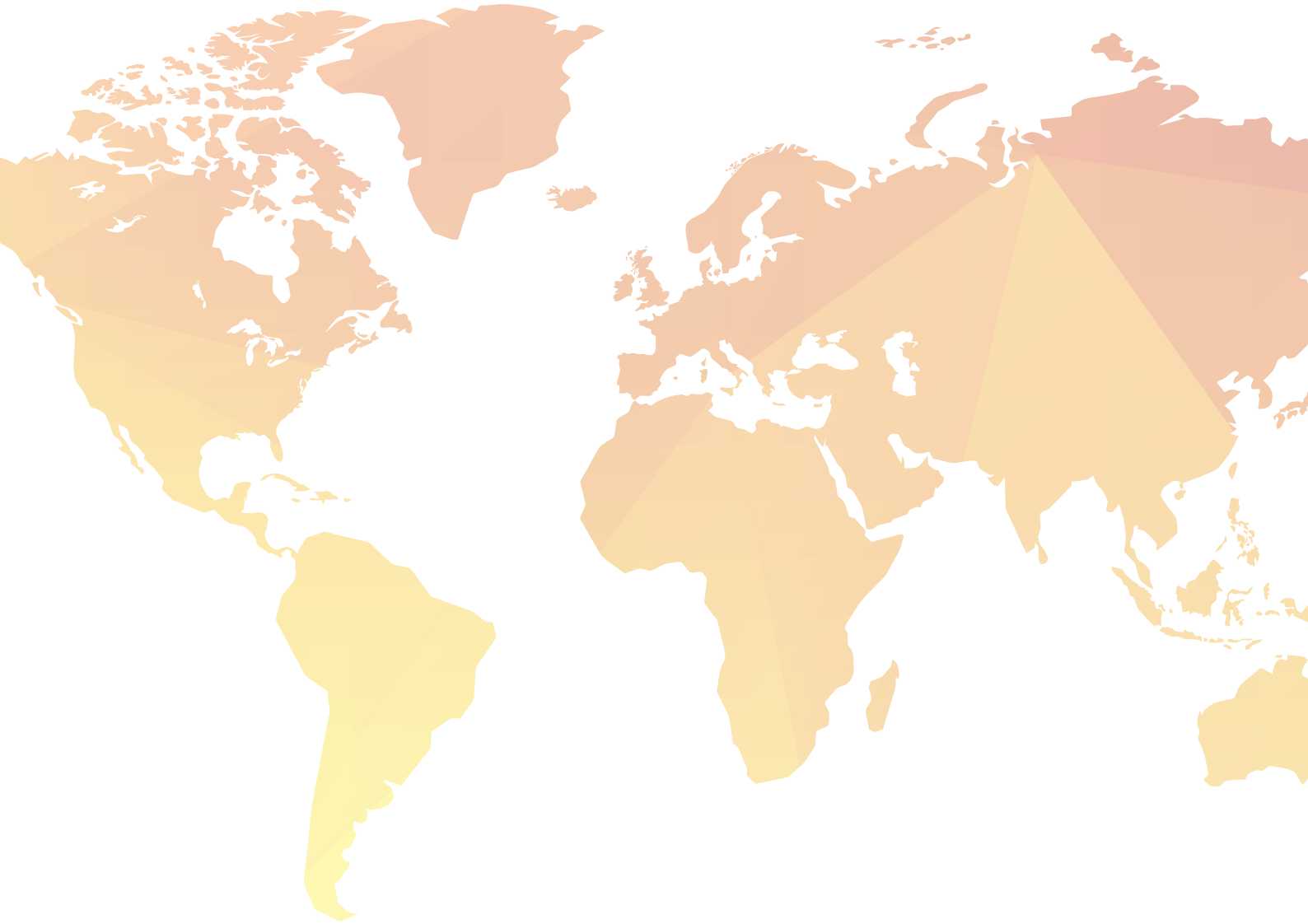

أمانة مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية

الدائرة الاقتصادية - صندوق النقد العربي
ص.ب 2818، أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 6171552 2 971+
فاكس: 6326454 2 971+
البـريد الإلكتـــروني: economic@amfad.org.ae
المـــوقع الإلكتـــروني: www.amf.org.ae

شركاء المبادرة

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

Implemented by
giz Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH

german cooperation
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

afi

WORLD BANK GROUP